الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne démocratique et populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أكلي محند أولحاج

- البويرة -

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université Akli Mohand Olhaj - bouira –

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تخصص اتصال وعلاقات عامة

تحت عنوان

المعالجة الإعلامية لجرائم الفساد الاقتصادي في الصحافة الجزائرية "الشروق أنموذجا"

إعداد الطالبتين:

رزوالي شريفة

قري صافية

تحت إشراف:

د بن عمرة بلقاسم امين

2021/2020

شكر وتقدير

الحمد لله كثيرا الذي لولا فضله لما كتبنا هذه الجمل ولا أتممنا بتواضع هذا العمل.

بقلوبنا ثم بأقلامنا نتقدم بالشكر الخالص، عرفانا وامتنانا إلى الأستاذ بن عمرة امين

الذي أشرف على اتمامنا هذا العمل ولم يبخل علينا معلومة ولا نصيحة

كما أشكر كل أستاذة علوم الاعلام والاتصال بجامعة أكلي محند أولحاج "البويرة"

وإلى كل من زرع فينا حب علوم الاعلام والاتصال لكم منا كل الشكر والامتنان

اهداء

الى تلك المرأة العظيمة التي ارتني يوم سقطت النور اخر النفق ...

تلك الوحيدة هي الجميع. روحي وجودي وأملي كفاني الله بك

وجودا فالحمد لله قياما وقعودا .. بفضلك واليك امي.

الى من هم الأقرب لقلبي دمتم لي في سنوات العجاف سحابا

ممطرا

شريفة

اهداء

الى روح ابي الطاهرة رحمة الله عليه

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي، التي كانت بحرا صافيا يجري بغيض الحب و البسمة إلى من زينت حياتي بضياء البدر على من كانت سببا في مواصلة دراستي إلى من علمتني الصبر والاجتهاد، إلى من لعبت دور الأم والأب معا على الغالية على قلبي أمي

انتهت مرحلة التخرج التي قدمت لي اشخاص أكثر وافتخر بمعرفتي لهم، انتهت الحكاية رفعت قبعتي مودعا للسنين التي مضت

صافية

فهرس الموضوعات

إهداء

الشكر

فهرس الموضوعات

مقدمة

الجانب المنهجي:

1. إشكالية الدراسة
2. أسباب اختيار الموضوع
3. أهمية الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. منهج الدراسة وأداتها
6. العينة ومجتمع الدراسة
7. تحديد الفئات
8. تحديد المفاهيم الرئيسية
9. الدراسات السابقة
10. المدخل النظري

الجانب النظري

الفصل الأول: المعالجة الإعلامية

مبحث 1: مفهوم المعالجة الإعلامية

مبحث 2: أساليب المعالجة الإعلامية

مبحث 3: أساليب وضوابط المعالجة الإعلامية

الفصل الثاني: الصحافة الجزائرية المكتوبة

مبحث 1: ظهورها

مبحث 2: تطورها

مبحث 3: دورها في تكوين الرأي العام

الفصل الثالث: دور الاعلام في معالجة الفساد

مبحث 1: الاعلام الاقتصادي

مبحث 2: الفساد الاقتصادي

مبحث 3: دور وسائل الاعلام في معالجة الفساد الاقتصادي

الجانب التطبيقي

بطاقة فنية لجريدة الشروق

التحليل الكمي لفئات الشكل

التحليل الكمي لفئات المضمون

النتائج العامة للدراسة

توصيات

خاتمة

قائمة المصادر والمراجع

ملخص الدراسة

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	جدول يوضح اعداد العينة	64
2	جدول يوضح القوالب الصحفية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي	64
3	جدول يوضح موقع موضوعات الفساد الاقتصادي عبر الجريدة	65
4	جدول يوضح مرافقة الصور لمعالجة قضايا الفساد عبر الجريدة	66
5	جدول يوضح طبيعة الصور المرفقة بالموضوعات	67
6	جدول يوضح حجم عناوين موضوعات الفساد	68
7	جدول يوضح فئات المواضيع الخاصة بالمعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي	69
8	جدول يوضح فئة الفاعلين في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي	70
9	جدول يوضح أهداف المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي	71
10	جدول يوضح اتجاه الجريدة في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد	72
11	جدول يوضح فئة مصادر الجريدة في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد	73

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	مخطط يوضح أليات الفساد الاقتصادي	54
2	دائرة نسبية تمثل نوع المادة الصحفية	65
3	دائرة نسبية تمثل الموقع عبر الجويدة	66
4	دائرة نسبية تمثل نوقع الصور للمقالات	67
5	دائرة نسبية تمثل تابعية الصور	68
6	دائرة نسبية تمثل حجم عناوين الموضوعات	69
7	دائرة نسبية تمثل المواضيع الخاصة بالفساد الاقتصادي	70
8	دائرة نسبية تمثل فئة الفاعلين	71
9	دائرة نسبية تمثل فئة الهدف	72
10	دائرة نسبية تمثل فئة الاتجاه	73
11	دائرة نسبية تمثل فئة المصادر	74

مقدمة

مقدمة عامة:

تعتبر المعالجة الإعلامية للشؤون الاقتصادية حلقة وصل مباشرة مع جمهور المواطنين، حيث تلعب دوراً مهماً في إيصال المعلومات الاقتصادية ذات العلاقة للجمهور العام، كما تساهم بشكل مباشر في عملية زيادة الوعي والثقافة الاقتصادية لدى المتابعين ، من جهة أخرى تعد المعالجة الإعلامية للحقل الاقتصادي الفضاء الرئيسي لخلق إعلام اقتصادي متخصص في الشؤون الاقتصادية ، إذ تسعى معظم وسائل الاعلام إلى الولوج الى المجال الاقتصادي عن طريق تكوين صحافييها أو الاستعانة بصحفيين متخصصين في محاولة منها نحو تعزيز وتطوير إعلام اقتصادي فاعل ومؤثر يناقش ويعالج كافة الجوانب الاقتصادية بصورة مهنية وأكاديمية ، وبالتالي يعد الاعلام الاقتصادي أهم الروافد في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتسليط الضوء على الأولويات مما يسهم برفع مستوى الوعي الاقتصادي لدى عامة الجمهور.

ويشهد السياق الجزائري حركية اقتصادية خصبة ومتنوعة ولذلك فلا نجد أن وسائل الاعلام الجزائري تطرح بمختلف أنساقها الإشكاليات والمشاكل الاقتصادية وتعرضها للبحث والمناقشة خصوصا الصحافة المكتوبة عبر صفحاتها وفضاءاتها الصحفية، ومن بين الإشكاليات المطروحة بصفة دوريا الفساد الاقتصادي وسوء التسيير على مستوى اتخاذ القرار العمومي و التسييري، وهي لاشك اشكالية ذو علاقة وثيقة بالتنمية الشاملة و ما تنضوي عليه من رهانات ثقافية واقتصادية وسياسية، وفي هذا السياق تكتسب الصحافة المكتوبة أهمية مخصوصة في ظل الجهود التنموية التي تسعى الجزائر لتجسيدها، نظرا لقدرتها على تنوير الرأي العام و إطلاعه على مستجدات الحركية الاقتصادية وإسهامها في تقويم مساراتها، خصوصا أن الصحافة الجزائرية المكتوبة قد توافرت لها لحد ما المناخات المناسبة للعمل الإعلامي المستقل، البعيد عن تدخل أي أطراف سلطوية ، ومارست دورها التوعوي والإعلامي بسلاسة واحترافية، وهو ما يرتبط في الدرجة الأولى بالمرونة التي حظيت بها، وبشفافية الطرح الإعلامي الهادف الذي تبنته. ومن خلال هذا العمق الاشكالي جاء موضوعنا البحثي ليعالج أشكال المعالجة الإعلامية لجرائم الفساد الاقتصادي كمادة

إعلامية ضمن جريدة الشروق اليومي. وفي هذا الصدد قسمنا مذكرتنا إلى شقين رئيسيين، شق نظري عالجنا فيه الجانب المنهجي والجانب النظري، وشق تطبيقي تطرقنا فيه إلى حيثيات إجراء الدراسة الميدانية. بالنسبة للجانب المنهجي فقد عرضنا فيه الإشكالية وتساؤلاتها الفرعية كما تطرقنا إلى أسباب اختيارنا للموضوع وأهميته وأهداف مقاربته ودراسته وعرضنا البناء المنهجي والاجرائي لدراستنا الميدانية ، كما عرض الدراسات السابقة وعملنا على الاستفادة منها قدر المستطاع ، وختمنا الجانب المنهجي بالتطرق للمدخل النظري ومناقشته نظريا وابستيمولوجيا. أما الجانب النظري فقد قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول متكاملة ومنسجمة فيما بيها، حيث تم تخصيص فصل لمفهوم المعالجة الإعلامية وأساليبها ومحدداتها، وتم تخصيص فصل ثاني للصحافة الجزائرية المكتوبة وتاريخها ومسارات تطورها ودورها في تشكيل الرأي العام، وتم تخصيص فصل للاعلام الاقتصادي المتخصص و دوره في معالجة الفساد الاقتصادي والتصدي له.

الجانب المنهجي

الجانب المنهجي لدراسة:

1. إشكالية الدراسة
2. أسباب اختيار الموضوع
3. أهمية الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. منهج الدراسة وأداتها
6. العينة ومجتمع الدراسة
7. تحديد الفئات
8. تحديد المفاهيم الرئيسية
9. الدراسات السابقة
10. المدخل النظري

.إشكالية الدراسة:

مما لا شك فيه أن الاعلام أضحى يتشارك مع الاقتصاد في تقاطعات عديدة، لما فرضته ضرورات تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على مسار المكتسبات الاقتصادية، إذ يرتبط الاعلام ارتباطا وثيقا بالقطاع الاقتصادي نظرا لما يقوم به الاعلام من دور في تسليط الضوء على التحديات الاقتصادية وتقريب الشؤون الاقتصادية من فهم الجمهور العام والاسهام في تنوير الرأي العام واعطاءه مساحة من النقاش و فضاءا للحصول على المعلومة الاعلامية من أجل دفعه إلى المشاركة الايجابية في عملية التنمية والإصلاح الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق يعتني الباحثون سوآءا في مجال الحقل الإعلامي أو الحقل الاقتصادي بدور الإعلام في تنمية الاقتصاد وتثمين موارده لمجابهة التحديات الواقعة على المجتمع وتعزيز شراكة الاعلام والاقتصاد، اذ لم يعد الاقتصاد حكرا على عالم المال والاعمال فقط، وإنما أصبح شأنا إعلاميا نظرا لقدرة الاعلام على تحريك الاهتمام العمومي نحو القضايا والفعاليات الاقتصادية وتوجيه التفاعل معها[1].

وهنا يأتي دور الاعلام باعتباره السلطة الرابعة ليمارس دوره المنوط به باعتباره مصدرا أساسيا من مصادر خلق حالة الوعي العمومي من خلال التركيز على العراقيل التي تواجه النمو الاجتماعي والاقتصادي وعلى رأسها مشاكل الفساد الإداري أمام الراي العام بكل شفافية وموضوعية وتعميق ثقافة المحاسبة الاجتماعية[2].

وفي السياق الجزائري، نلحظ أن الصحافة المكتوبة الخاصة بوجه عام كان لها السبق في معالجة مسائل الفساد الاقتصادي على المستويين المحلي والوطني نظرا لما راكمته من تجربة صحفية ومهنية وما توفرّ لها من هامش الحرية والمرونة. إذ لطالما شكلت جرائم الفساد الاقتصادي مادة إعلامية مهمة في صفحات الجرائد الخاصة واحتلت مساحات صحفية ثابتة، وبالأخص جريدة الشروق اليومي، ومن هذه الزاوية الإشكالية نطرح التساؤل الاشكالي التالي:

- كيف عالجت جريدة الشروق اليومي ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر إعلاميا؟

[1] Chowdhury, Shyamal K. **Do democracy and press freedom reduce corruption?: evidence from a crosscountry study.** No. 85. ZEF discussion papers on development policy, 2004.

[2] Brunetti, A and B.Weder. **Free Press is Bad News for Corruption.** Journal of Public Economics, No. 87,1824.2003

ونورد تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية الاتية:

1. ما هي الأساليب الإعلامية التي اعتمدت عليها جريدة الشروق اليومي في معالجتها لظاهرة الفساد الاقتصادي.
2. ما هي المساحة التي خصصتها جريدة الشروق لموضوع الفساد الاقتصادي.
3. ما هي الأنواع الصحفية التي اعتمدتها جريدة الشروق في تناولها للفساد الاقتصادي.
4. ما هي كثافة الاهتمام التي منحتها جريدة الشروق لظاهرة الفساد الاقتصادي.

2.أسباب اختيار الموضوع:

تعد عملية انتقاء موضوع لأطروحات ومذكرات البحث مسألة مركبة وغير خطية تتحكم فيها جملة من الدوافع والأسباب الذاتية والموضوعية، وفي سياقنا البحثي نجملها فيما يلي:

الأسباب الذاتية:

- الاهتمام الشخصي بشؤون ومسائل الاقتصاد والاشكاليات المرتبطة به.
- الرغبة الشخصية في الاطلاع ومعرفة مدى حضور موضوع الجرائم الاقتصادية لدى الصحافة الجزائرية.
- الرغبة في فهم ومعرفة تقاطعات قطاع الاقتصاد مع قطاع الاعلام.

الأسباب الموضوعية:

- نقص الأبحاث والدراسات الميدانية المتعلقة بمعالجة الفساد الاقتصادي من قبل الصحافة الجزائرية.

– الحاجة الموضوعية والأكاديمية لفهم تفاعل الصحافة الجزائرية المكتوبة مع المشاكل الاقتصادية وعلى رأسها الفساد.

–الرغبة في اثراء الرصيد المكتبي والأكاديمي بمواضيع إعلامية جديدة مرتبطة بالتنمية وبواقع المجتمع وأولوياته.

– السعي إلى توفير الارضية النظرية والميدانية لدعم التراكم العلمي المطلوب في إشكالية المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد.

3.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في جملة من العناصر نلخصها فيما يلي:

–كون موضوعنا البحثي يعالج ظاهرة اقتصادية مهمة تشغل الجمهور العام والمتخصص على حد سواء.

– كون موضوع المعالجة الإعلامية للفساد الاقتصادي يشكل مبحثا أكاديميا مستجدا داخل حقل علوم الاعلام والاتصال.

– تسلط الدراسة الضوء على الصحافة المكتوبة وديناميتها في التفاعل مع مسألة الفساد الاقتصادي في وقت يستحوذ فيه الاعلام الجديد على الاهتمام الأكاديمي على حساب الاعلام الكلاسيكي والصحافة المكتوبة بشكل خاص.

– تسلط الدراسة الضوء على أدوار الصحافة المكتوبة الجزائرية في معالجة الجرائم الاقتصادية.

4.أهداف الدراسة:

تتطلع الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تحليل ودراسة ابعاد المعالجة الإعلامية في جريدة الشروق لظاهرة الفساد الاقتصادي
- معرفة الدور الفعلي للإعلام الجزائري في تسليط الضوء على هذه الظاهرة والتوعية بتأثيراتها وانعكاساتها السلبية.
- تحديد مدى اهتمام الصحافة المكتوبة بالجرائم الاقتصادية من حيث الحيز والكثافة.
- محاولة استنتاج العلاقة بين ازدياد نسبة الفساد الاقتصادي في الجزائر وطبيعة المعالجة الإعلامية للصحافة المكتوبة منذ نشرها لهذه الظاهرة (الشروق أنموذجا)
- التعرف على مجالات القصور التي تواجه الصحافة المكتوبة في معالجة الفساد الاقتصادي

5. منهج الدراسة وأداتها :

من المؤكد أنه لا يمكن اجراء أي بحث علمي بطرق صحيحة دون اختيار منهج مناسب للدراسة فالمنهج اجراء مبالغ الأهمية في البحث العلمي حيث يعتبره الباحثون تنظيم صحيح لمجموعة من الأفكار من أجل اكتشاف الحقيقة والبرهنة عليها للآخرين[1].

وتعتبر دراستنا من الدراسات الوصفية التحليلية تهدف الدراسة إلى تحليلي الحقائق المتعلقة بجوانب الموضوع والتعرف على الظاهرة بدقة وتفصيل وهي لا تقتصر على جمع البيانات من الواقع فقط وإنما جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى نتائج لتحقيق أهداف الدراسة. ويعرف المنهج أنه الطريقة الوحيدة التي تنظم أفكار بحث تترابط فيما بينها

1 – فضيل دليلو : أسس البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، دارة المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 61.

بصورة متسلسلة[1]. وفي سياقنا البحثي اعتمادنا على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لموائمته لأهدافنا البحثية المتمثلة في الكشف عن أشكال وأبعاد المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي من قبل جريدة الشروق اليومي.

أداة الدراسة:

يعتبر تحليل المضمون من أبرز الأدوات التي تستخدم في البحوث الإعلامية بهدف كشف مضمون وسائل الاتصال وما تطرحه هذه الوسائل من قيم وأفكار واتجاهات ومعلومات تؤثر على اهتمامات الجماهير واتجاهاتهم فتحليل المحتوى هو مجموعة من القواعد المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني من خلال البحث الكمي الموضوعي والمنظم لسمات الظاهرة في هذا المحتوى[2].

6.العينة ومجتمع الدراسة :

عند تحديد افراد المجتمع الأصلي للبحث، ينبغي على الباحث أن يحدد المجتمع الأصلي تحديدا دقيقا، وأن تقتصر دلالة نتائج الباحث على المجتمع الذي منه اختيرت العينة وتعريف المجتمع الأصلي وتحديده يقضي معرفة عناصر الداخلة فيه، ويتم ذلك عن طريق اعداد قائمة كاملة وصحيحة تشمل جميع وحدات المجتمع الأصلي، فقد يستغرق هذا العمل وقتا طويلا وقد لا يمكن تحقيقه أما إذا كان الاعتماد على السجلات والقوائم القديمة فإن النتائج قد لا تكون دقيقة لأن هذه القوائم والتسجيلات جزئية لا تحدد المجتمع الأصلي لموضوع البحث لذا تأتي خطوة اعداد قائمة المجتمع الأصلي بعد أن يحدد المجتمع الأصلي بدقة[3].

1 – صالح بن نوارة : مبادئ في منهجية العلوم الاجتماعية والإنسانية، محيز علم الاجتماع الاتصال للبحث والترهة قسنطينة، 2012 ص145.

2 – محمد عبد الحميد : تحليل المحتوى في بحوث الاعلام حدة، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009، ص55.

3 – إبراهيم الدعليج :مناهج وطرق البحث العلمي ط1، دار صفاء للنشر، 2009، ص 92.

باعتبار دراستنا تعتمد على المعالجة الإعلامية لجرائم الفساد الاقتصادي في جريدة الشروق علينا اختيار فترة محددة تشهد حركة في النظام الاقتصادي والتحويلات الطارئة فيه 2019 – 2021 ولحساسية هذه الفترة اعتبرت جريدة الشروق هي الأحسن من ناحية تغطية الخبر خصوصا في مثل موضوع جرائم الفساد الاقتصادي.

العينة: وتعرف عملية المعاينة على انها عملية اختيار جزء من مجموعة المادة بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها يجب ان تكون عملية المعاينة التي نستخدمها قادرة على أن تمدنا بعينة ممثلة للمجتمع الكلي أصدق تمثيل، كما تعرف العينة بانها عبارة عن عدد محدود من المفردات التي يتعامل معها الباحث منهجيا[1].

7. تحديد الفئات

بعد الاطلاع على الادبيات النظرية المرتبطة بإشكالية موضوعنا وكذا الدارسات المشابهة لدراستنا، وقع اختيارناا على الفئات الاتية:

– **فئات المضمون (ماذا قيل؟)** : هي الفئات التي تركز على مضمون المادة الإعلامية أي المواضيع الخاصة بجرائم الفساد الاقتصادي في الجزائر في جريدة الشروق اليومي وقمنا بتحديدها بالشكل التالي:

– فئة الموضوع: تعتبر من بين الفئات الأكثر استخداما حيث تركز على المواضيع الأكثر بروزا في المضمون والمحتوى فيقوم الباحث في هذه الخالة بتصنيف المواضيع التي يريد دراستها والتي يصب محتواها ضمن إشكالية بحثه الا وهي الأساليب التي تمت بها معالجة جرائم الفساد الاقتصادي في جريدة الشروق (تجيب عن السؤال ماذا قيل)

1 – محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 392.

– فئة المصدر: تعتبر الفئة التي تغذي الموضوع والتي تتمثل في المراسلين والصحف والمصادر غير الشخصية التي يعتمدها الصحفي صاحب الخبر.

– فئة الأهداف: وتستخدم هذه الفئة بالنسبة للقائم بالاتصال في الإجابة على نوعية الأهداف التي يسعى المضمون تحقيقها، تأكيد الفكرة، رفض الفكرة، بث أفكار جديدة، تحويل المجتمعات، وغيرها من الأهداف التي يمكن الاستدلال عليها من خلال المحتوى[1].

فئات الشكل (كيف قيل؟): هي الفئات التي يتم الإجابة على السؤال كيف قيل؟ عبر اللون والوقت والمساحة والحركات وتنقسم بدورها إلى فئات فرعية.

– القالب الصحفي أو شكل المادة الإعلامية: يقصد بها القوالب الصحفية التي تم استخدامها في جريدة الشروق في معالجتها الإعلامية لجريمة الفساد الاقتصادي. (الخبر، التعليق، المقال الافتتاحي، المقال التحليلي، الحديث الصحفي)

– فئة العناصر الثيبوغرافية : المقصود منها فئة الصور والعناوين وفئة النص ويعتبر هذا الجانب مهم جدا في جذب القراء والتأثير عليهم.

– فئة المساحة: هي الفئة التي تقيس الحجم المتاح في الجريدة للمضمون الخاضع للتحليل، حيث يشير عنصر الحجم على مدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه، وزيادة المساحة تدل على زيادة الاهتمام[2]

8.تحديد المفاهيم الرئيسية :

-المعالجة :

1 – محمد عبد الحميد : تحليل محتوى في بحوث الاعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1985، ص 167

2 – ريتشارد بن وآخرون : تحليل المضمون الاعلام، مرص 142.

تم تعريف مفهوم المعالجة على أنه حالة تجريبية على عينة من العينات تجري لمشاهدة ومقارنة التأثير الذي تحدثه تلك التجارب بتأثيرات العلاجات الأخرى أو عند عدم وجود أي تجارب من أي نوع والمعالجة قد تكون مادية او إجراء يجري بطريقة معينة أو أي محفز، ويمكن ضبطها طبقا لاحتياجات التجربة[1]. كما تم تعريفها على أنها اتخاذ مادة الدارسة أو البحث وعرضها بطريقة منهجية كمعالجة موضوع أو مشكل وتقديمه وعرضه[2]

ونعرف إجرائيا مفهوم المعالجة على أنها ممارسة أمر ما والتجريب عليه والانشغال به عن قرب للوصول على نتائج الممارسة أي عرض المواد التجريبية والتعليق عليها ووضع عناوين لها.

-المعالجة الإعلامية :

تعرف المعالجة الإعلامية على أنها تلك القرارات التي يتخذها المصدر بالنسبة للطريقة التي سيقدم بها المضمون، ولا تتم هذه العملية بمعزل عن شخصية المصدر وخصائصه الفردية والطريقة التي سيعالج بها الرسالة[3].

وتم تعريفها على أنها نقل المعلومات من عدة مصادر بدقة وسرعة بالطريق التي تخدم الحقيقة وتجعل الصواب سيبرز ببطء وذلك من وجهة نظر الصحيفة أو المؤسسة التي تتبعها[4].

[1] - المعجم الموضوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات. انجليزي عربي، دار المريخ لنشر، الرياض، السعودية 1988.، ص1139

[2] -Hackett : dictionnaire français, Algérie Enag, P1656, 1993

[3] -بشرى لمياء بن دادة : المعالجة الإعلامية لظاهرة اختطاف الأطفال القنوات الجزائرية الخاصة "دراسة التحليلية لبرنامج تحيات على قناة النهار ,مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام و الاتصال , جامعة ام البواقي, 2016, ص26

[4] - الهلي مسعود : المعالجة الإسلامية للانقلاب التركي , دراسة تحليلية مقارنة بين قناتي دريم المصرية و الجزيرة القطرية , مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام و الاتصال , جامعة ورقلة, 2017, ص24

ونعرف إجرائيا مفهوم المعالجة الإعلامية على أنه العمل الإعلامي الذي تقوم به المواقع الإخبارية في تغطيتها لمختلف الاحداث والوقائع والاخبار السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

-الصحافة المكتوبة :

تعرف الصحافة المكتوبة بأنها العملية الاجتماعية لنشر الأخبار والمعلومات الشارحة على جمهور القراء من خلال الصحف المطبوعة لتحقيق أهداف معينة[1]. كما أنها مطبوع ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها ويعلق عليها ويكون ذلك عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة بغرض التوزيع[2].

ونعرف إجرائيا الصحافة المكتوبة على أنها وسيلة لنقل الأفكار والمعلومات ونشر الآراء والأخبار قصد استقطاب الجماهير الخاصة والعامة، والتحقيق من مدى مصداقيتها قبل تقديمها للجمهور، وتكون هذه الأخبار في معظم الأحيان متعلقة بالأحداث المستجدة سواء كانت سياسية أو ثقافية وغيرها من المجالات المختلفة.

-جريدة الشروق :

هي صحيفة يومية جزائرية خاصة ناطقة باللغة العربية تأسست سنة 1990 وكانت تسمى آنذاك بجريدة الشروق العربي , لها نسخة الكترونية ب اللغتين العربية و الفرنسية , كما تعتبر من اقدم الجرائد الجزائرية الخاصة , نسختها الالكترونية هي موقع اخباري يوفر تغطية

1 – محمد عبد الحميد ربحوت : الصحافة، عالمية الكتب، القاهرة 1992 ص127.

2 – فضيل دليو : الاتصال، مفاهيمه، نظرياته، وسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص82.

شاملة ومستمرة للأحداث عبر كامل التراب الوطني , المدير العام لها علي فضيل مقرها الرئيسي بدار الصحافة عبد القادر سفير , القبة , و الموقع الرسمي لجريدة الشروق

: https://www.echoroukonline.com[1]

-الجريمة :

من بين التعاريف الكثيرة التي قدمت للجريمة أنها سلوك مخالف للأخلاق والآداب والعدالة يخل بنظام المجتمع وقيمته ويسبب ضررا بمصالح الأفراد وحقوقهم[2]. كما تم تعريفها على أنها سلوكيات مخالفة للقاعدة القانونية المحددة للأفعال المتمثلة في الأوامر والنواهي الضارة بالمجتمع والمعاقب عليها بمقتضى القانون[3]. ونعرف إجرائيا الجريمة على أنها القيام أو الامتناع عن عمل غير مشروع مخالف للقانون تفرض على مرتكبه عقوبة أو تدبير آمن.

-الجريمة الاقتصادية :

عرفت الجريمة الاقتصادية على أنها كل ما يمس الاقتصاد بصفة عامة فيشمل بذلك الجرائم الموجهة ضد الاقتصاد الوطني ويسبب له اضرار وهذا مثل تزييف النقود او السرقة أو الاختلاسات التي تتم في المنشآت الاقتصادية[4]. كما يمكن القول أنها تلك الجريمة التي

[1] - html جريدة الشروق https/www.info-algerie.com تم الاطلاع على الموقع بتاريخ 2021/05/31 على الساعة 17 :28

2 – محاضرات في القانون العام، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، د فريد لويح.

3 – موقع uneversity lifestyb، مفهوم الجريمة عند علماء الاجرام، 2019.

4 – احمد أمور، الأثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، طبعة 2004 ص 174.

تلحق ضررا مباشر أو غير مباشر أو تهديد مصالح الاقتصاد الوطني أو النظام الاقتصادي ذاته بحيث يتضمن القانون الجنائي عناصرها[1].

ونعرف إجرائيا الجريمة الاقتصادية على أنها مجموعة الممارسات السيئة التي تمس بالنظام الاقتصادي والأموال العمومية والتي يفرض القانون على مرتكبها عقوبات متفاوتة حسب الجريمة، وتأثيرها على الاقتصاد ونموه وازدهاره.

-الفساد :

I. سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق أرباح أو مناهج خاصة، ويشمل ذلك جميع أنواع الرشاوي للمسؤولين المحليين أو السياسيين[2].
II. استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة أو الاستغلال السيء للوظيفة العامة والرسمية من أجل تحقيق مصلحة خاصة[3].

تعريف اجرائي للفساد:

الفساد يعتبر إساءة في استعمال واستخدام المناصب والوظائف العامة لتحقيق المصالح الخاصة.

-الفساد الاقتصادي :

تحدث ظاهرة الفساد الاقتصادي عندما يكون هناك تلاعب بالقوانين الحاكمة للنشاط الاقتصادي في الدولة لتحقيق مكاسب لشخص أو فئة معينة من الأشخاص مثل التلاعب في البورصة

1 – مرجع نفسه، ص 175

2 – ابتهال محمد رضا داود :الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة لتجربة العراق في الفساد، دراسات دولية، العدد 48 جامعة بغداد، العراق، 2011.

3 – ابتهال محمد رضا: مرجع نفسه.

والاحتكارات[1]. ويتمثل الفساد الاقتصادي في التركيز أثناء الممارسة الاقتصادية عملا وانتاجا وتوزيعا على جانب واحد من جوانب الحياة الإنسانية واهمال الجوانب الأخرى، كعدم الالتزام الكامل الشرعية المنظمة لتحصيل المال وكيفية تنميته وانفاقه، وكذلك أداء الحقوق الواجبة في المال وإساءة التصرف في التعامل بما يضر بمصالح النظام الاقتصادي السليم من جوهرة الذي يقوم عليه ويفرع مساره التطبيقي من وسائله المشروعة التي تكفل له الوجود الحقيقي والأداء المنشود[2].ونعرف إجرائيا الفساد الاقتصادي على أنه سياسة غير مشروعة قائمة على الاستخدام السيء للسلطة العامة للحصول على مكاسب خاصة وفقا لمعايير ذاتية عبر استغلال الاخرين اثناء التعامل الاقتصادي.

9.الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة المنطلق الرئيسي الذي يعتمد عليه الباحث في انجاز بحثه من خلال خطوات منهجية، حيث يوضح الكثير من كتب البحث العلمي إلى ان الدراسات السابقة تعتبر تراثا هاما ومصدرا غنيا لابد من الاطلاع عليه، فهي تزود الباحث بالكثير من الأفكار والأدوات والإجراءات التي يمكن الاستفادة منها في حل المشكلة.

وبعجد الفحص البيوغرافي للبحث عن دراسات سابقة لموضوعنا الخاص بالفساد الاقتصادي في الصحافة المكتوبة الجزائرية، لم نتمكن من العثور على دراسات كثيرو مشابهة ولم نعثر على أي دراسة مطابقة لها، ومنه سنحاول عرض ما تم إيجاده على النحو التالي:

1 – الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منضور الاقتصاد الإسلامي والوضعي.

2 – الفساد في النشاط الاقتصادي (صورة وآثاره وعلاجه) أ. د رشاد حسن خليل كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر بالقاهرة، طبعة تمهيدية، ص 12–13.

الدراسة الأولى: بعنوان الطبيعة الخاصة للجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2010/2011، من إعداد الطالب محمد خميخم.

الهدف من الدراسة:

كانت الفكرة الأساسية لدراسة لهذه الجريمة وتوضيح الطبيعة الخاصة التي تميزها من غيرها على الجرائم فالغرض من هذه الدراسة هو التعرف على الجريم الاقتصادية وإبرازها وتسليط الضوء عليها لمعرفة طبيعتها وخصائصها المختلفة والإجراءات التي تقررت حيالها وطبيعة المسؤولية الجزائية فيها، سواء بالنسبة للشخص الطبيعي أو المعنوي، وكذا إجراءات التقاضي وطرق الاثبات التي تحكمها، انطلاقا من النموذج القانوني لها ومدى تطابقه مع النموذج القانوني في الجريمة طبقا لقواعد عامة.

طرح الطالب الإشكالية على النحو التالي: ما مدى خروج احكام الجريمة الاقتصادية عن القواعد العامة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية الجزائرية؟ وتتخللها مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- إذا كان هناك خروج عن القواعد العامة لقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية ففيما يتمثل هذا الخروج؟
- وعلى أي مستوى ينعكس ذلك؟
- وما الغرض التشريعي من وراء هذا الخروج عن القواعد العامة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزئية؟

منهج الدراسة: استخدم الطالب المنهج التاريخي الوصفي التحليلي

أي الدراسة الوصفية التاريخية لظهور الجريمة الاقتصادية وقانون العقوبات الاقتصادي والمراحل المختلفة التي مر بها اثناء ظهورها، والدراسة التحليلية للتشريع الجزائري للوقوف على نقاط التي خرج فيها المشرع الجزائري عن القواعد العامة.

نتائج الدراسة:

هذه الدراسة تبرز العديد من النقاط الهامة التي تميز الجريمة الاقتصادية في التشريع الجزائري، حيث اعتمد الطالب لمعالجة هذا الموضوع على التقسيم الثنائي، أسبق بفصل تمهيدي عالج فيه بعض المفاهيم حول الجريمة الاقتصادية وقانون العقوبات الاقتصادي، والفصول الأخرى تناول فيها خصوصية الجريمة الاقتصادية من حيث القواعد الموضوعية ومن حيث القواعد الإجرائية.

- وقد وصل الطالب إلى حصيلة من النتائج وأوجزها فيما يلي:
- خصوصية الجريمة الاقتصادية من حيث مفهومها.
- إعطاء صلاحيات واسعة للضبط القضائي من أحجل مكافحة والحد من الجريمة الاقتصادية.
- جعل من الصلح في الجرائم الاقتصادية كسب لانقضاء الدعوى العمومية.
- إعطاء المشرع لبعض طرق الاثبات في الجرائم الاقتصادية قوة ثبوتية أضفت عليها طبيعة خاصة.

الغرض من الدراسة:

- التعرف على ظاهرة الفساد الاقتصادي والحكم الراشد من الناحية النظرية من خلال ضبط المفهومين، ماهية الفساد الاقتصادي وتحديد اشكاله، وكشف عوامل ظهور الظاهرة وآثاره على الاقتصاد.
- التعرف على الظاهرتين واقعيا بدراسة حالة الجزائر منذ مرحلة التصنيع على يومنا هذا، ومعرفة أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد ومقاومة الفساد الاقتصادي ولإرساء مبادئ الحكم الراشد.
- التعرف على أهم تجليات الفساد الاقتصادي ثم البحث على الآثار التي تنجم عنها.
- المساهمة في خلف وتطوير الوعي الجماعي بشأن خطورة ظاهرة الفساد.
- اعتمدت الطالبة على استخدام المنهج الوصفي وكذا المنهج التحليلي، والتاريخي في دراستها.

الدراسة الثانية: بعنوان: **الفساد الاقتصادي واشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر من إعداد الطالبة إمنصوران سهيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 – 2006.

إشكالية الموضوع: هل يمكن لسياسة الحكم الراشد ان تكون أداة فعالة في يد الدولة تمكنها من تطويق الفساد الاقتصادي واستهداف معدل النمو الاقتصادي؟

التساؤلات:

- ما هي أسباب الفساد الاقتصادي وآثاره على النمو وكيفية الوقاية منه؟

- ما هو الفساد وصوره واسبابه وعلاجه؟
- هل هناك علاقة تربط بين الفساد الاقتصادي والحكم الراشد؟
- ما هو علاقته بالنمو الاقتصادي؟
- ما هي التدابير العلاجية التي وضعتها الجزائر لمعالجة الفساد الاقتصادي في مرحلة الإنعاش الاقتصادي؟

الغرض من الدراسة

- التعرف على ظاهرة الفساد الاقتصادي والحكم الراشد من الناحية النظرية من خلال ضبط المفهومين، ماهية الفساد الاقتصادي وتحديد اشكاله وكشف عوامل ظهور الظاهرة وآثاره على الاقتصاد.
- التعرف على الظاهرتين واقعيا بدراسة حالة الجزائر منذ مرحلة التصنيع إلى يومنا هذا، ومعرفة اهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للحد ومقاومة الفساد الاقتصادي ولإرساء مبادئ الحكم الراشد.
- التعرف على أهم تجليات الفساد الاقتصادي ثم البحث على الأثار التي تنجم عنها.
- المساهمة في خلق وتطوير الوعي الجماعي بشأن خطورة ظاهرة الفساد.
- اعتمدت الطالبة على استخدام المنهج الوصفي وكذا المنهج التحليلي والتاريخي في دراستها.

نتائج الدراسة:

- استفحال الفساد الاقتصادي يرجع إلى احتكار النفوذ والقوة من قبل المسؤولين.

- للفساد الاقتصادي تأثير سلبي في معدلات النمو الاقتصادي وفي العدالة التوزيعية للدخل القومي.
- مدى شفافية المعاملات الاقتصادية والنظامية تحدد مدى إمكانية محاربة الفساد الاقتصادي.
- إن محاربة الفساد الاقتصادي ليست مستقلة عن إصلاح الدولة وتغيير دورها.
- تفشي الفساد الاقتصادي يقلص إدارات الدولة ويضعف اقتصادها.
- للبنوك والجهاز المصرفي دور في مكافحة الفساد الاقتصادي في جريمة منظمة بشكل عام وتبييض الأموال بشكل خاص.

الدراسة الثالثة: بعنوان: "المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر". دراسة تحليلية لعينة من جريدة الشروق اليومي، من إعداد الطالبين "كنزة بوربيع" و "زينب بن سعدية"، جامعة محمد الصديق بن يحي "جيجل" 2018/2017.

إشكالية الدراسة

- التساؤل الرئيسي: كيف عالجت جريدة الشروق اليومي قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر؟
- التساؤلات الفرعية: استعرضت الطالبيتين نوعين من الأسئلة، أسئلة خاصة بالمضمون وأخرى خاصة بالشكل.

الأسئلة الخاصة بالمضمون

ما هي اهم مواضيع الفساد الاقتصادي التي تناولتها جريدة الشروق اليومي؟
ما هي أهداف جريدة الشروق في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي؟
ما هي الشخصيات التي برزت في المعالجة الصحفية لقضايا الفساد في جريدة الشروق؟
ما هي اتجاه جريدة الشروق نحو معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي؟

الأسئلة الخاصة بالشكل:

ما هي المساحة التي خصصتها جريدة الشروق اليومي لمعالجة قضايا الفساد؟
ما هي القوالب الصحفية التي اعتمدتها جريدة الشروق؟
هل اهتمت جريدة الشروق بقضايا الفساد من ناحية العناوين؟
هل وظفت جريدة الشروق الصور الصحفية في معالجتها للموضوع؟

أهداف الدراسة:

- معرفة اهم مواضيع الفساد الاقتصادي التي تناولتها جريدة الشروق
- معرفة اهداف جريدة الشروق من معالجتها لهذه القضايا.
- معرفة الشخصيات التي برزت في المعالجة الإعلامية للفساد الاقتصادي.
- معرفة اتجاه جريدة الشروق نحو معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي.
- معرفة القوالب والمساحة التي خصصتها جريدة الشروق لموضوع الفساد الاقتصادي.

منهج الدراسة وأدواتها:

تم تبني المنهج الوصفي إلى جانب أسلوب تحليل المحتوى والاعتماد على أداة استمارة تحليل المحتوى.

نتائج الدراسة:

- اغلب الموضوعات التي تناولتها جريدة الشروق والتي لها علاقة بالفساد الاقتصادي نجد: بيع الممنوعات، النصب والاحتيال، التزوير، التهريب.
- أوضحت الدراسة أن جريدة الشروق اهتمت بالإعلام والاخبار أثناء معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي.
- أظهرت الدراسة ان من أبرز الفاعلين في المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي هم أسلاك الأمن.
- أظهرت الدراسة ان اتجاه جريدة الشروق نحو معالجتها لقضايا الفساد كان محايدا من خلال معالجتها للأخبار موضوعية ودون الانحياز لأي طرف.
- خصصت جريدة الشروق اليومي مساحة كبيرة لنشر الأخبار المتعلقة بالفساد الاقتصادي.
- الهدف الرئيسي لجريدة الشروق نحو معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي هو الاعلام والاخبار خلال استخدامها لقالب الخبر الصحفي في نشرها.
- قضية الفساد الاقتصادي تحتاج إلى أبحاث أكثر من أجل الخروج بالحلول المناسبة للحد من انتشار هذه الظاهرة.
- توعية الرأي العام للحد من الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الوطنية.

الدراسة الرابعة " بعنوان "المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد في الصحف الجزائرية الخاصة"، دراسة تحليلية لمحاكمة الخليفة 02 في جريدة الشروق اليومي، من إعداد الطالبة "زاوية يسرى"، جامعة العربي ابن مهيدي أم البواقي، 2016/2015.

إشكالية الدراسة:

- التساؤل الرئيسي: كيف عالجت صحيفة الشروق حيثيات محاكمة الخليفة 02؟
- التساؤلات الفرعية:
- ما هي مؤشرات إهتمام جريدة الشروق بالقضية؟
- ما هي الأنواع الصحفية التي اعتمدتها صحيفة الشروق في معالجة الموضوع؟
- ما هو الاتجاه الذي تبنته جريدة الشروق في معالجتها لموضوع محاكمة الخليفة 02؟.
- فيما تتمثل أهم الموضوعات الخاصة بالفساد التي ركزت عليها الصحيفة في التطرق إلى الموضوع؟
- ما هي المصادر التي اعتمدت عليها صحيفة الشروق في استقاد أخبار وتفاصيل المحاكمة؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على الطريقة المتبناة من قبل جريدة الشروق مع التعاطي مع ظاهرة الفساد وكيفية معالجتها وإعلاميا.
- معرفة مؤشرات اهتمام الجريدة بالقضية التعرف على الأنواع الصحفية التي اعتمدتها الصحفية في معالجة القضية
- التعرف على أهم القيم المستسقاة من موضوع من محاكمة 02.
- معرفة اهم الشخصيات التي لها دور فاعل في الحدث.

منهج الدراسة وأدواتها:

تم الاعتماد على المنهج المسحي، وتبنى الأسلوب تحليل المحتوى للبحث والوصول إلى النتائج التي يحقق أهداف الدراسة.

اعتمدت الطالبة في مجتمع البحث على مجموع اعداد صحيفة الشروق الصادر في الفترة الممتدة بين 03 ماي على غاية 25 جوان 2015، واعتمدت على العينة القصدية لتحليل الدراسة.

نتائج الدراسة:

- أظهرت الدراسة أن جريدة الشروق اولت اهتماما كبيرا لمحاكمة الخليفة 02 من خلال تخصيص مساحة معتبرة للموضوع.
- اعتمدت جريدة الشروق على فن التقرير الصحفي لتغطية ومعالجة مجريات القضية

- اعتمدت جريدة الشروق على المراسلين كمصدر لاستيقاء اخبار وتفاصيل المحاكمة 02.
- ركزت جريدة الشروق على مواضيع الفساد المالي بصفة كبيرة.

استخدمت الجريدة العناصر الطبوغرافية بشكل كبير لإبراز المادة الإعلامية لجذب انتباه القارئ.

10.المدخل النظري للدراسة (نظرية التأطير الإعلامي) :

عرفت النظريات الصحافة أي النظريات المعيارية بانها نظريات تصف وضعا مثاليا للنظام إعلامي من تحدد فيه الهيكلة والعمليات وهي لا تصف واقع الاعلام بل تؤكد على مثالية الاعلام وما ينبغي أن يكون عليها، وتنعكس الملامح الخاصة بهذه النظريات في القوانين والسياسات الإعلامية، حيث قمنا بتبني المدخل النظري الخاص بالدراسة، فوقع اختيارنا بما تفرضه علينا خصائص بحثنا العلمي على إحدى النظريات وهي "نظرية التأطير الإعلامي".

-مفهومها :

- هي نظرية تدرس ظروف تأثير الرسالة، تقوم على أساس أن أحداث وسائل الاعلام لا يكون لها مغزى في حد ذاتها إلا أن وضعت في تنظيم وسياق وأطر إعلامية، هذه الأطر تنظم الألفاظ والنصوص والمعاني وتستخدم الخبرات والقيم الاجتماعية السائدة.
- يعرفها "جو فمان" انها عملية هادفة من القائم بالاتصال عندما يعيد تنظيم الرسالة حتى تصب في خانة إدراكات الناس ومؤثراتهم الإقناعية، والإطار الإعلامي يحاول أن يشابه ويماثل بين ما يدركه الناس في حياتهم اليومية وبين بناء الرسالة وتشكيلها.

-نشأتها :

تم طرح النظرية أولا بواسطة جو فمان تحت عنوان "تحليل إطار الإعلامي" حيث قد أوضح ان الناس يفسرون ما يجري حول العالم من خلال إطارهم الساسي، ويعتبر هذا الإطار أساسي حيث يعتبره المستخدم أمرا مفروغا منه، ولا تعتمد فائدته كإطار على آطر أخرى.

حيث يوضح انه هناك تمييزين داخل الاطر الأساسية وهما طبيعي واجتماعي، وكلاهما يلعب دور مساعدة الأفراد على تفسير البيانات، حيث ان الفرق بين الإثنين هو وظيفي.

-أنواع الأطر الإعلامية :

- الإطار المحدد بقضية: حيث يتم التركيز على قضية او حدث جوانبه واضحة عند الجمهور لأنه حدث مرتبط بوقائع ملموسة فيركز الإطار على تقديم عناصر الحدث وتداعيتها.
- الإطار العام: يرى الأحداث في سياق عام مجرد يقدم تفسيرات عامة للوقائع ويربطها بالمعايير الثقافية والسياسية، وقد تكون ثقيلة على نفسية المتلقي من الناحية المهنية إلا أنها هامة لفهم المشكلات والقيم وتقديم الحلول والاقناع على المدى البعيد.
- إطار الاستراتيجية: يرى الأحداث في سياقها الاستراتيجي المؤثر على أمن الدولة القومي يتلاءم هذا الإطار مع الأحداث السياسية والعسكرية ويركز على القيم الآتية:
- مبدأ الفوز والخسارة والتقدم والتأخر والنهضة والانهيار.
- لغة الحروب والصراعات والتنافس الوطني والدولي.
- مبدأ النفوذ والقوة ومصادره واشخاصه ومظاهره.
- تقديم الانجازات الضخمة أو الإخفاقات والانتقادات الكبرى.

- إطار الاهتمامات الإنسانية: يرى الأحداث في سياق تأثيراتها الإنسانية والعاطفية العامة، تصاغ الرسائل في قوالب وقصص درامية ذات نزعة عاطفية مؤثرة مثال:" الاستشهادية التي فجرت نفسها في جيش الاحتلال الصهيوني يتم تأطيرها في سياق إنساني يدور حول "قصة قرار الاستشهاد لحظة وداعها لأمها.
- إطار النتائج الاقتصادي: يضع هذا الإطار الوقائع في سياق النتائج الاقتصادية التي نتجت عن الأحداث، يشير للتأثير المتوقع أو القائم على الأفراد والدول والمؤسسات القائمون بالاتصال، يستخدمون الناتج النادي لجعل الرسالة الإعلامية أكثر فاعلية على الناس وأكثر ارتباط بمصالحهم مثلا:" بيع إحدى شركات القطاع العام تتأطر في علاج الخسائر المادية الحالية، تشغيل راس المال الفردي وإيجاد فرص عمل جديدة للشباب".
- إطار المسؤولية: يضع القائم بالاتصال الرسالة للإجابة عن السؤال "من المسؤول عن؟", الأفراد والمؤسسات والدولة معنيون بمعرفة المسؤول عن الحدث وتحديده في شخص أو مؤسسة او قانون أو سلوك أو حكومة محددة.

-وظائف الأطر واهميتها :

- كشف اهتمام الباحث بدراسة انتاج الأخبار والخطاب الاخباري تن ن الصحفيين يعتمدون على التأطير في انتاج القصص الخبرية، ووقف لأولئك الباحثين فإن الصحفيين يحاولون كتابة تقارير إخبارية موضوعية وتنظيم المادة الإخبارية بطريقة فاعلة ويملون إلى المشاركة في عملية التأطير من خلال البناء والتركيب.
- تعرف الأطر المشكلات وشخص الأسباب وتحدد قوتها التي تخلق المشكلة وتضع الأحكام والتقييمات الأخلاقية، وتقيم العوامل غير المقصودة وتأثيرها، وتقترح المعالجات وتوسعها.

- يحدد الإطار مدى ملاحظة وفهم الأفراد المشكلة وكيفية تقييمهم لها وتصرفهم إزاءها.
- أوضحت ادبيات التأطير تأثيراته القوية في الادراك الاجتماعي والتفصيلات السياسية للفراد وضع هذا الأمر من خلال دراسة التقارير الصحفية والتلفزيونية.
- تؤكد النظرية أن اطير الأخبار يتوسط الطريقة التي يستخدم فيها الناس المعرفة الاجتماعية والخبرات السابقة.
- لا يتطور التأطير الصحفي للقضايا والأحداث من فراغ، بل يتحقق من خلال التأثر بعوامل اجتماعية متعددة متضمنة العوامل السياسية ودور المنظمات والحركات الاجتماعية.
- تؤثر الأطر في الاتجاهات من خلال التركيز على قيم وحقائق معينة واعتبارات آخرين وتمنحها صلة أكبر بالموضوع او قضية.
- تقوم الأطر بأدوار استراتيجية في المؤسسات والحركات الاجتماعية وتؤثر في السلوك وتجنب الأعضاء والمصادر وكما تساعد في ربط الفرد بالجماعة وقيمها وأيديولوجيتها.
- تستخدم المؤسسات والحركات الاجتماعية الأطر في محاولة التأثير في الإدراك المبادئ ومعتقدات وأفعال المجموعات المستهدفة.

5.11.عناصر الإطار الإعلامي:

- القائم بالاتصال: قد يقدم عن عمد او غير عمد، احكاما من خلال أطر تحكمها تسمى Schemata تنظم قيمة ومعتقداته ويمارس دورا هاما في بناء وتشكيل الأخبار من حيث الاختيارات اللغوية والاقتباسات والمعلومات التي تقود للتأكيد على عناصر وجوانب معينة، ويرسم الصحفيون أنماطا وأطرا تصب معرفيا في المناقشات العامة، وتؤثر في مستوى معلومات الأفراد وذلك لتغطية الحدث أو القضية، مع وضع تفسير مبسط للأحداث.

- النص: يتضمن الأطر التي تبرز من خلال حضور أو غياب كلمات أساسية وتراكيب معينة وصور ومعلومات.
- المتلقي: حيث قد يعكس تفكير المتلقي واستنتاجه للإطار في النص ونية وقصد التأطير لدى القائم بالاتصال وقد لا يعكس.
- الثقافة: هي مجموعة من الأطر المشتركة المقدمة في خطاب الأفراد أو تفكيرهم في جماعة اجتماعية معينة، فهي أطر تظهر في خطاب وتفكير معظم الناس، أو جماعة اجتماعية معينة، وبصفة عامة تعتبر وسائل الاعلام مشاركا نشطا في اختيار وتأطير العالم وذلك من خلال ممارسات ثقافية وتمثل شبكات اتصالية لتطوير الخطاب.

-أدوات وآليات الإطار الإعلامي :

يقصد بآليات الإطار الموقع الذي يحتله القصة الخبرية في الصحيفة وكذلك وجود رموز وإشارات تشير على أهمية الخبرية ومنها ما يلي:

- آليات بناء السياقات contextualisation
- شخصية التوافق والأحداث personnalisation
- إضفاء الطابع الدراسي على المواقف والأحداث dramatisation
- تجزئة المواقف والأحداث Normalisation – feregmentation
- تنميط المواقف والأحداث normalisation
- التجريد من الإنسانية deshumanisation
- التحويل على الشيطان demonisation
- المساوات equalization
- الاستئصال والتطهير sanitazation

- العناوين الرئيسية والفرعية
- الصور الفوتوغرافية
- المقدمات الاستهلالية
- الاقتباسات المؤكدة
- البينات الإحصائية
- العبارات الخاتمة
- الرسوم البيانية والأشكال التخطيطية

-المعالم الإيجابية والسلبية في النظرية :

المعالم الإيجابية في النظرية

- تركيزها على الأفراد في عملية الاتصال الجماهيري
- مرونتها الشديدة حيث يمكن تطبيقها في مجالات عديدة.
- تنافسها مع النتائج العالية لدراسات علم النفس المعرفي.
- امكانيتها في اقتحام مجال رصد وقياس التأثيرات السلوكية للتأطير في الجمهور
- اثراء وخصوبة التطبيقات البحثية لها بالتوازي مع تحاور عملية الاتصال الجماهيري
- مرونتها
- يمكن تطبيقها في أنواع مختلفة من الدراسات
- يمكن لتطبيقاتها البحثية الاستعانة بأي كم أو نوع من المناهج والأساليب والأدوات في جمع وتحليل وتفسير البيانات.

- **المعالم السلبية في النظرية**
- مرونتها تجعلها تفتقر إلى التجديد
- ليست لها قدرة على تحديد مدى وجود أو غياب التأثيرات
- تحول دول التفسيرات السببية بسبب اعتمادها الأكبر على المناهج الكيفية
- تنتقص من قيمة قدرات الأفراد حيث تفترض ان الأفراد يرتكبون أخطاء كثيرة في التأطير
- غزارة وتنوع العناصر والمصادر المؤثرات في عملية بناء الأطر وآليات التأثر والفهم والإدراك المتلقين وضبطها وتفسيرها.
- عدم وجود تحديد دقيق للحدود الفاصلة بين أنواع الأطر
- الإطار يبقى قائما بتأثير عوامل مختلفة،

المرجع: iugaza,edu,ps, 09 juin 2021 19 :10،site

الجانب النظري

الجانب النظري

الفصل الأول: المعالجة الإعلامية

المبحث الاول: مفهوم المعالجة الإعلامية

مبحث الثاني: أساليب المعالجة الإعلامية

المبحث الثالث: محددات وضوابط المعالجة الإعلامية

الفصل الثاني: الصحافة الجزائرية المكتوبة

المبحث الاول: ظهورها

المبحث الثاني: تطورها

المبحث الثالث: دورها في تكوين الرأي العام

الفصل الثالث: دور الاعلام في معالجة الفساد الاقتصادي

المبحث الاول: الاعلام الاقتصادي

المبحث الثاني: الفساد الاقتصادي

المبحث الثالث: دور وسائل الاعلام في معالجة الفساد الاقتصادي

الفصل الأول: المعالجة الإعلامية

تمهيد:

قمنا بتقسيم الفصل الأول على أربع مباحث من اجل الإحاطة بكل جوانب المعالجة الإعلامية. التي تعتمد بدورها على تعزيز الشفافية في مواضيع الفساد كونها جريمة اقتصادية تعيق سير الأوضاع ووعي المجتمع المدني فيعمل الاعلام على التوعية والتحليل والبحث والكشف على حقائق وقضايا الفساد، وهذا ما سوف نتطرق الي دراسته في هذا الفصل عبر ثلاث مباحث.

مبحث الأول : مفهوم المعالجة الإعلامية ومميزتها:

ويراد بها محاولة معرفة دوافع وسائل الاعلام في تناولها لحدث معين او تأطيرها لقضية ما والدوافع قد تقود إلى الإضافة والتحريف بالمعلومات بشكل يعكس سياسة المؤسسة في عرض الحدث ويعكس ميول القائم بالاتصال في جمع وقائع وعض الطرف عن الأخرى

ويمكن النظر إلى المعالجة إلى أنها عملية تأطير إعلامية تفرضها سياسة المؤسسة في التعامل مع الأحداث والقضايا في نقل الأخبار وعرض الوقائع والأحداث، وهذه العملية تنطوي على إضافات تفسيرية أو ممارسة للرصد والتحليل والتلاعب بالألفاظ أو التدخل في تقديم المعلومات بشكل ذاتي بل حتى ابداء الرأي وتقديم المقترحات والحلول فضلا من السرد والتدفق المعلوماتي المتحيز أو ممارسة النقد الإعلامي، وعرض الحقائق بأسلوب متحيز وبمعنى آخر هي الاهتمام المفرط أو التشويه والاضافات التحريرية بأساليب صحفية تستفز المتلقي إزاء المؤسسة بسبب الاهتمام اللافت أو التحيز[1].

تتميز المعالجة الإعلامية عن التغطية بما يلي:

الصحة: تشترط التغطية الإعلامية التأكد من صحة الخبر من أجل الحصول على السبق الصحفي للمؤسسة في حين أن الصحفيين والمؤسسات الصحفية تتعامل مع الصحة في المعالجة على أساس كيفية تقديم الخبر بشكل يتناسب مع سياستها وهي بذلك تشترك في اشتراط الصحة ولكن في إطار المعالجة تتعاقل المؤسسات الصحفية عن الإشارة لكثير من الوقائع الصحيحة التي لها علاقة بالحدث لأنها لا تتماشى مع سياسة المؤسسة.

سياسة الوسيلة الإعلامية: إذ على الرغم ان الخبر مستوف لجميع عناصر الخبر أو لأجزاء كبيرة منها، ألا انها لا ينشر أو يذيع في كل وسيلة إعلامية بسبب من تعارضه مع سياسة المؤسسة وبهذه الشروط تكون المعالجة وهو موائمة الحدث لموقف الناشر، سواء كان حريا أو حكومة أو شركة، أو منظمة شعبية، وهنا المعالجة تشترط تطابق رواية الحدث مع سياسة المؤسسة الإعلامية ومن شان الاهتمام بانتقاء أحداث دون سواها مساعدة الصحفي على امتلاك الرواية الصحيحة والضرورية لعمله الصحفي.

الدقة: أي ان الخبر ينقل الحقيقة الكاملة للحدث أو الواقعة طالما كانت تلائم سياسة الوسيلة الإعلامية وأن والحدث الحاصل ينبغي أن لا يخل بسياستها او يعطيها معنى أو تأثير مخالفا

[1] - أ، د، م محسن عبدو كشكول، المعالجة الصحفية واشكالية الدراسة والتحليل.

للحقيقة في ضل المعالجة الدقة النسبية تمنح الحدث عكس ما كان يعطيه ولو كان قد نشر كاملا ودقيقا ومستحضرا لكل شروط التغطية الاعلامية.

التأطير: اهم ما يميز المعالجة الإعلامية ان الصحفي يعل بتأثير من اطر السياسة الإعلامية للمؤسسة.

مبحث2: أساليب المعالجة الإعلامية

يمكننا وضع مجموعة من الأساليب المتعددة في المعالجة الإعلامية بشكل مناسب

1- أسلوب المعالجة بسرد المعلومات: يتطلب هذا الأسلوب قيام الوسيلة لوصف الواقعة أو الحادثة أو الإحاطة بجميع جوانبها وظروف حدوثها وتقديم الاستشهاد بشهود العيان والمسؤولين بما يتناسب مع سياسة الوسيلة الاعلامية.
2- أسلوب المعالجة المركبة: يقوم الأسلوب بوصف الواقعة بشكل موسع وانتقاء الوقائع التي لا تعطي الحدث بعدا يتعارض فيه مع سياسة الوسيلة الإعلامية والربط المركب بين الوقائع وصولا إلى معالجة إخبارية انتقائية ذات إطار ينظم أكثر من واقعة وتؤدي إلى معالجة موسعة للحدث.
3- المعالجة القائمة على تقديم الإحصاءات: وهي التي تقوم على تقديم الاحصائيات والارقام الخاصة بالوقائع وهنا كل الأرقام يتم اختيارها بشكل يقدم الحدث بصورة تتوافق مع سياسة الوسيلة الاعلامية.
4- المعالجة القائمة على تقديم الحقائق: هو اسلوب يعتمد على شواهد وبراهين وأدلة وبيانات في نقل المعلومات عن حادث معين سواء من مصدر مسؤول أو من شخصية يدور حولها الجدل، بحيث يشكل مادة اعلامية لها اهميتها.
5- أسلوب المعالجة النقدية: وهو أسلوب عرض المادة الإعلامية على شكل انتقادات موجهة لسياسة أو حزب أو فكر معين لا يتماشى مع سياسة الوسيلة الإعلامية لهدف تقويم ذلك.
6- أسلوب عرض الآراء والمقترحات: وهو يقوم على عرض المادة الإعلامية بشكل بينات ومعلومات وحقائق بهدف خلق توجهات معينة لدى الجمهور عن طريق امدادهم بالآراء التي تدور حول الموضوع المطروح للمعالجة والنقاش.
7- أسلوب التحليل والتفسير: يقوم على عرض الموضوع المتلقي، واثارة القضية للتفسير الإعلامي بهدف تقديم تحليل يتماشى مع سياسة الوسيلة الإعلامية أو يحقق الأهداف التي تتوخاها الوسيلة.
8- أسلوب طرح الحلول: استكمالا لاهتمام المؤسسة بالموضوع فإنها تعمل على تقديم الحلول التي تتوافق مع سياسة المؤسسة في سياق عرض المادة الاعلامية المطروحة للنقاش.

9- أسلوب اثارة النقاش: عملية انتقاد قضية للنقاش دون غيرها انما تنطلق من سياسة الوسيلة الإعلامية ومن اهتمامها المتميز بالقضية، ذلك ان التجاهل والاهتمام في المعالجة ينطلق من تفضيلات المؤسسة.

10- أسلوب البحث والاستقصاء: تنطلق المؤسسات الإعلامية في اختيار معالجة قضية بشكل استقصائي من اهتمام وتفضيل يتماشى مع سياسة الوسيلة الإعلامية فعلى سبيل المثال أن الواقع الجزائري يزخر بملفات الفساد لكن تركيز المؤسسة الإعلامية على قطاع معين دون غيره بعد معالجة خاضعة لسياسة الوسيلة الإعلامية

11- أسلوب التأثير والنوعية: وهي المعالجة التي تستخدم كل فنون الاتصال في نقل المعرفة وبناء الوعي وتحقيق التأثير عن طريق ما تقدمه من مواد متنوعة واستخدامها لأنواع صحفية مختلفة تخاطب ذهن متلقيها وعواطفه وانفعالاته.

12- أسلوب تأكيد الحقائق من مصادر متعددة موثوق فيها: وهي معالجة تبدو محايدة إلا أن البحث والاغراق في تأكيد الحقائق حول الموضوع يحمل شبهات التحيز في الوسيلة.

مبحث الثالث: أسس المعالجة الإعلامية

من حيث الشكل:

يعتمد النص الإعلامي والصحفي سوآءا كان سمعيا وبصريا أو سمعيا او مقروءا على خمسة عوامل:

1- البساطة: كلما كان الحرف بسيطا سهلت قراءته لذا كان من الأفضل استخدام حروف سهلة وتحاشي الحروف المعقدة والزخرفية التي كثيرا ما تصرف العين عن الإعلان.

2- الحجم: ان الحروف الصغيرة جدا تتعب القارئ وتبدد همته ولكن الحروف الكبيرة جدا تثير نوعا من الضيق بيد انه يوجد حجم أمثل لكن جزء من النص الإعلان، وعلى سبيل المثال فإن العنوان يجب ان يكتب بحروف كبيرة بعض الشيء لجذب الانتباه، لكن يجب أن تكون هذه الحروف صغيرة بحيث يمكن للعين قراءتها بلا جهد، وعلى العكس فإن جسم النص يجب أن يجمع أو يكتب بحروف صغيرة ما أمكن لتوفير المكان، ولكن يجب ان تكون هذه الحروف كبيرة بما فيه الكفاية لتصل سهلة القراءة[1].

3- القوة: إذا كانت الحروف أو الكلمات مضمومة ببعضها البعض بشدة صعبت قراءة النص حتى لو قرب من العين اما ان كانت الحروف عالية ومفردة، فإن العين

[1] - اياد الصقر ويوسف أبو عبيد: مهارات الكتابة الصحفية، دار عالم الثقافة، ط1، الأردن، 2010، ص17.

تدرك الحرف منعزلا عن الحرف المحاول له وتصبح قراءة النص عسيرة فالمسافة بين الحروف وبين الكلمات يجب أن تكون معقولة والاجاد عكس الشيحة المطلوبة[1].

4- الاتجاه: كلما كانت الكلمة أو الحرف مائل صعبت قراءته ضمن الصواب اذن استخدام حروف سوية ما أمكن ومجموعة في خط افقي الا اذن كان المعلن يريد لفت نظر القارئ إلى كلمة معينة في النص أو في العنوان ففي هذه الحالة يستطيع الخروج عن القاعدة، ولكن يجب أن يكون شديد الحذر والإيحاءات النتيجة يعكس ما يرغب أما إذا كان النص طويلا فالأفضل أن تكون الحروف والكلمات منتظمة وسوية[2].

5- التناسق: يشبه الإعلان بالبناء، إذ ان كلا منهما يشيد حسب أسلوب واحد، فالخلط بين أنواع الاحرف في واحد يجب ان يتم في شيء كبير من الحرص فهناك أنواع من الخطوط تتنافر إذا اجتمعت وتتمزق وبالآتي هنا وحدة البناء الثييوغرافي.

وإذا وجدنا ان عنوان احد الإعلانات يجب ان يجذب انتباه القارئ وانه على هذا الاعتبار لابد ان يكون أسلوب الحروف التي يتألف منها غير قريب من أسلوب حروف العنوان الفرعي والنص، تحتم في هذه الحالة إيجاد نقطة انتقال بين العنوان الفرعي وحروف العنوان الفرعي والنص ينبغي احترام هذه القاعدة بتصغير بنوط الحروف بالتدريج، اذا كان الإعلان مجموعا بحروف مطبعية فإذا كان عنوان الإعلان مجموعا ببنط (24) مثلا فغن العنوان الفرعي يجمع ببنط (18) ومقدمة ببنط (16) والنص ببنط (12) أو (9) حسب البياض المتوفر في المساحة المخصصة للإعلان[3].

من حيث المضمون

1- لغة الحيز (الأسئلة الستة: الحيز في جوهره، هو الجواب عبر الاستفهامات الستة: ماذا – من – متى – اين – لماذا – كيف والتي يتغير موقعها من حيز لآخر[4].

اثناء صياغة الحيز يجب مراعاة الأمور التالية:

1- أن تعرض عناصر الخبر في فقرات قصيرة وواضحة
2- أن تكون الجمل قصيرة
3- أن تستعمل كل جملة عنصرا مستقلا عن الكل
4- أن تعالج كل فقرة جزءا مستقلا عن الكل

[1] - المرجع السابق نفسهن ص171
[2] - المرجع السابق نفسه ص 172
[3] - المرجع السابق نفسه ص 172
[4] - المرجع السابق نفسه ص 1

5- أن يتميز العنصر الرئيس من العنصر الثانوي في كل حيز[1].

2- لغة التقرير: الهرم المعتدل:

التقرير الصحفي بأنواعه المختلفة فن يقع ما بين الحيز والتحقيق الصحفي ويتميز بالحركة الحيوية في مجموعة من المعارف والمعلومات التي يتضمنها كما أنه لا يقتصر على استيعاب الجوانب الجوهرية او الرئيسية في الحدث فقط مثل الحيز انما يستوعب أيضا وصف الزمان، والمكان والأشخاص والظروف التي ترتبط بالحدث ويسمح كذلك بإبراز الآراء الشخصية والتجارب الذاتية للمحور الذي يكتبه ولا يقتصر فقط على الوصف المنطقي والموضوعي وذلك كلما كان المحرر شاهد عيان على الحدث كلما زادت فرصت النجاح أمام التقرير الصحفي[2].

3- لغة الافتتاحية: تستمد مادتها الأولى من باب المنطق القوي والسليم، والحجة الدامغة المقنعة، والبساطة في العرض والأسلوب الجميل والقوة في التعبير عن الرأي وهناك من يرى بأنه على كاتب الافتتاحية ان يتوصل بكل حيلة من حيل الكتابة لكي يجذب انتباه القارئ [3].

لغة المقال تعميم المعارف وتسيير فهمها

ان فن أو موهبة صاحب المقال تبدأ في الوقت الذي يكون فيه الموضوع الذي اختاره يثير اهتمام القارئ بالفعل وان التحكم باللغة وخفاياها تسمح للكاتب الماهر بتقديم عرض جميع أفكاره بوضوح وتسمية الأشياء بأسمائها ووصف الأشياء او الحياة بطرق جذابة وأسلوب دقيق ومفاهيم بسيطة وكلمات غير غامضة وهنا يمكن إبداع الكاتب.

يسهم المقال في اعناء المحصول اللغوي للقارئ بما يرد في ثناياه من مصطلحات، تعابير ومفاهيم وبيان مدلولاتها لتسير استعمالها، ووضعها في سياقها الصحيح[4].

لغة التحقيق: التحقيق الصحفي هو فن الشرح والتفسير والبحث في الأسلوب والعوامل الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية أو الفكرية التي تنمكن وراء الخبر أو القضية او المشكلة أو الظاهرة التي يدور حولها التحقيق، وتنقسم صياغة التحقيق إلى خمسة أساليب:

الأسلوب العرض: بسيط وجذاب يستعمل عند توفر الكثير من المعلومات

[1] - مصطفى الحسناوي: واقع لغة الاعلام المعاصر، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2011، ص83.
[2] - محمد عزت: المقالات والتقارير الصحفية واصل اعدادها وكتابتها، الطبع والنشر والتوزيع للمؤلف مصر، 1998- ص177.
[3] - مصطفى الحسناوي: مرجع سابق ذكرهن ص 86.
[4] - عبير محمود: التحقيق الصحفي، ط1، دار البداية، الأردن، 2012، ص143.

الأسلوب قصصي: مثير وحيوي، يستخدم في القضايا التي تغطي فترة طويلة

الأسلوب الوصفي: يستخدم في التحقيقات الهادفة بالتعريف بأمر او منطقة ويعتبر أسلوب شائع.

أسلوب الحديث: يعتمد على الآراء الشخصية الواحدة، حيث يكون هي العمود الفقري للتحقيق.

السلوب المختلط: هو أسلوب عام لا يتقيد بنمط معين بل بأخذ من الأساليب السابقة الذكر وفق ما يقضيه الحال وطبيعة التحقيق ذاته[1].

لغة الحديث الصحفي: هو فن التحاور والالقاء بمصدر من المصادر بهدف الحصول على معلومة جديدة حول واقعة معينة، ويهدف معرفة وجهات النظر والآراء حول هذه الواقعة أو يهدف على القاء الضوء على شخصية معينة[2].

[1] - المرجع السابق نفسه، ص 91، 92

[2]- إسماعيل إبراهيم: فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، ط1ن دار الفجر، مصر، 1998، ص56.

الفصل الثاني: الصحافة الجزائرية المكتوبة

تمهيد:

تعتبر الصحافة المكتوبة من أهم وسائل الاتصال الجماهيري تأثير في أفراد المجتمع، ولا يزال لها تأثير بالغ في نفوس الجماهير لما تتميز به من خصائص تتلاءم، وتستجيب مع إمكانيات القارئ وتتكيف مع قدراته ورغباته، كما تشترك الصحافة اشتراكا فعليا في مناقشة الصعاب والمشاكل التي تواجه المجتمع.

فالصحافة الجزائرية في عهد الاحتلال شكلت هاجسا مرعبا أقضى مضاجعه في حين كانت بمثابة الرمح الذي يحاول ابتلاع شوكته بالنسبة للصحفيين الجزائريين، حيث استيقظت الحياة في كيان الصحافة الجزائرية التي رأت النور قبل الحرب العالمية الثانية، فوضعت الصحافة نفسها موضع المسؤولية الخطيرة في موكب الجهاد العسير، كما تعتبر المعلومات المتضاربة والتواريخ المتغايرة عن الصحافة الجزائرية من المتاعب الكبرى التي تواجه الباحثين في مجال الاعلام، حيث أنهم لم يتفقوا على تواريخ واحدة لبعض الصحف، ولكن المهم هو التنويه بان تطور هذه الأخيرة تأثر ب عامل السيطرة الاستعمارية الفرنسية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تناول ظهور الصحافة الجزائرية، والتطرق إلى مراحل تطورها ودورها في تشكيل الرأي العام.

مبحث الأول : ظهور الصحافة المكتوبة الجزائرية

إن نشأة الصحافة الجزائرية تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية حيث اتصفت آنذاك بصحافة المقاومة، حيث كانت تلعب دورا هاما فقامت السلطات الاستعمارية بتجميد تشاطها، وبعد نيل الجزائر استقلالها عمدت السلطة على تغييب هذه الصحافة وتكريس نوع آخر منها يكون مغايرا تماما لفترة ما بعد الاستقلال، فكانت الصحافة الجزائرية في فترة الاستعمار صحافة حزبية تابعة للأحزاب السياسية مثل "صحف المنار" "المغرب العربي" وصوت الجزائر، وصوت الشعب التابعة لحزب الانتصار للحريات الديمقراطية، وكذا صحافة تابعة للتنظيمات الاجتماعية والدينية مثل: صحافة جمعية العلماء المسلمين ومن أبرزها الشهاب، البصائر السنة، الصراط والشريعة، وكذا الزوايا والمساجد مثل: البلاغ الجزائري، المرشد[1].

بعد الاستقلال حرصت الجزائر على تطبيق بنود اتفاقية إيفيان، وهذا ما يسمح لها ببقاء اليوميات الفرنسية والإبقاء على الوضع القانوني الذي كان سائدا في عهد الاستعمار وهو القانون الليبيرالي للصحافة، ولم يدم هذا الوضع كثيرا بعد ان عرفت الساحة السياسية تحولات جذريا في المنهج باتباع المنهج الاشتراكي بدلا من الليبيرالي حيث تقرر تأميم كل الجرائد الموروثة عن الاستعمار باستثناء جريدة Alger république التي لم يشملها قرار التأميم حيث بقيت هذه الجريدة خاصة يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة[2].

بقيت الحكومة تهيمن على الصحافة المكتوبة في الجزائر إلى غاية احداث أكتوبر 1988 التي بإحداث تغييرات هامة في كل مجالات السياسية والاقتصادية والإعلامية، إذ جاء دستور 23 فيفري 1989 الذي أجاز التعددية السياسية والإعلامية والذي ينص أن حرية التعبير وانشاء الجمعيات مضمونة للمواطن، وحق انشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق وكذا حرية الابتكار الفني والفكري مضمونة للمواطن، وأن حقوق المؤلف يحميها القانون ولا يجوز حجز أي مطبوع أو تسجيل أو اية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ والاعلام إلا بمقتضى أمر قضائي[3].

فرضت الممارسة الإعلامية خرقا لمواد الدستور من قبل السلطة السياسية، حيث تعرضت العديد من الصحف للحجز والتوقف عن الصدور دون وجود أمر قضائي، كما أعطى قانون الاعلام 1990 مفهوم جديد للحق في الاعلام الذي اخرجه من النطاق الضيق

---

[1] - نصر الدين العياضي : الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الجزائرية، الصادرة باللغة العربية، 195 – 1991، رسالة لنيل دكتورة، معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1995- ص190.

[2] - نفس المرجع، ص 193.

[3] - زهير احدادن، مرجع سبق، ص79

للحزب الواحد ليصبح مفهومه أشمل، إضافة إلى وضعه حدا الاحتكار الدولة لمجال النشر والتوزيع، بالرغم ما فيه من نقائص تتعلق باحتكار السمعي البصري، إذ يكرس هيمنة الدولة على وسائل الاعلام الثقيلة واحتكارها لوسائل الطباعة التي اتخذتها الدولة وسيلة للضغط على الصحافة[1].

مبحث الثاني: تطور الصحافة الجزائرية المكتوبة

1- الصحافة الجزائرية قبل الثورة التحريرية

يرى بعض الباحثين ان أول صحيفة ظهرت في الجزائر هي: " l'estafette de sidi Fredj" التي يقال انها اعدت داخل البواخر الاستعمارية التي غزت الجزائر سنة 1830.

وقد كانت هذه الصحيفة بمثابة السيف ذو الحدين، حيث خدمت اهداف الاستعمار داخل فرنسا وفي أوساط الرأي العام الفرنسي جاعلة من ذلك الغزو انتصارا سياسيا وعسكريا لفرنسا، وفي ذان الوقت اظهر هذا الغزو انه يخدم أوروبا مادام يتعلق بالجزائر المحاربة التي قامت في وجه الملاحة الغربية[2].

بعد ذلك بادرت السلطات الاستعمارية بإصدار أسبوعية "المرشد الجزائري" التي كانت تنشر قوانين المملكة الفرنسية وبلاغات واعلانات قيادة الجيش المحتل وقامت أيضا بالتشويش على الرأي العام الجزائري خاصة أثناء فترة المقاومة الأول[3].

أما الصحيفة الأخرى تسمى "النشرة الرسمية لعقود الحكومية وكانت مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، جزء للقوانين والقرارات وجزء للمراسيم وجزء للنصوص العربية[4].

في سنة 1847 قام الاستعمار بإصدار جريدة "المبشر" وهي أول جريدة حكومية ناطقة باللسان العربي، كانت مهمتها أن تكون واسطة تفاهم مع السكان المسلمين، وانضم إليها في الستينات، من ذلك العام نخبة من الثقفين الجزائريين مما جعلها تتحول من جريدة رسمية هدفها نشر البيانات الحكومية إلى جريدة تصل إلى مسامع كافة الجزائريين، كانت تنقل أخبار مصر وتاريخ الأوائل من ملوكها وسكانها، وتنشر رسائل لطلبة المدارس

[1] - نصيرة سبيات : التناول الإعلامي للوئام المدني، دراسة حالة صحيفة الخبر، 1990 – 2000، رسالة ماجيستر، معهد علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003، ص 95.
[2] - الزبير سيف الإسلام: تاريخ الصحافة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982 ص 34
[3] _ عواطف عبد الرحمان: الصحافة العربية في الجزائر، الجزائر 1985 ص14.
[4] - عواطف عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره، ص 15.

السلطانية، وكذلك أبحاثا عن حياة البايات في الجزائر حيث خصصت لصالح باي موضوعا مطولا غطى 05 أعمدة في 1864/03/02

تميزت حقبة الربع الثالث من القرن التاسع عشر بظهور جماعة من حملة الأقلام البارعين، الذين اقتحموا مجال الصحافة أمثال "الشيخ سليمان بن علي" وهو أول جزائري وثاني عربي يشرف على تحرير الجريدة في الخارج بالإضافة إلى "البدوي" وأحمد بن لقفون" و"حسين ابن بريهمات"، و"ابن السادات" وغيرهم[1].

تأسست جريدة "المنتخب" سنة 1882، هذه الجريدة لم تعمر طويلا، واختفت تحت الضغط الضجة الفرنسية مع ذلك فقد استطاعت أن تبلغ رسالة مفادها "استخدام الكلمات للدفاع عن حقوق الجزائر"، إلى جانب ذلك ظهرت أيضا صحف تتبنى الادماج منها: جريدة الإسلام، الراشدي، الأقدام، صوت الأهالي، ومجلة الوفاق، قبل أن تظهر صحافة "النضال السياسي".

التي كانت تدعو لمحاربة الاستعمار وتناجدي بالاستقلال مثل "جريدة الأمة الجزائرية" التي أصدرت حركة الانتصارات والحريات الديمقراطية (1946 – 1948)، وصحيفة المغرب العربي (1947 – 1949) وكانت صحيفة البصائر لجمعية العلماء المسلمين، وكذلك جريدة "الجزائر الجمهورية" التي أصدرها الحزب الشيوعي ضد النازية والوطنية[2].

يمكن القول إن الاعلام الذي كان سائدا في هذه الفقرة، قد تميز بكونه إعلاما دعائيا توجيهيا وحيث مارست الصحف هذه الفترة دعاية سياسية لترويج مشاريع مختلف التيارات السياسية، إذ كان الاستعمار يستخدم الصحافة لدعم وجوده ورفع معنويات جنوده، بينما كرست صحافة الجزائريين فكرا تربويا إصلاحيا يركز على ثوابت الشخصية الجزائرية ويرفض الاحتلال من خلال حماية الذات الجزائرية والحث على فطنة الوعي الوطني والسياسي لدى الشعب الجزائري[3].

2- الصحافة الجزائرية أثناء الثورة التحريرية.

حملت الصحافة في هذه الفترة بالنسبة للجزائريين رؤية تحريري متسقة مع الكفاحيين السياسي والعسكري حيث أولت الثورة للدعاية الإعلامية أهمية خاصة.

[1] - الزبير سيف الإسلام :الصحافة والصحفيين الجزائريين، الجيش 63 'جوان 1979) ص 17
[2] - زهير إحدادن : مدخل لعلوم الاعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص56.
[3] - نفس المرجع، ص 57.

اعتمدت في البداية على النشريات صادرة من الولايات الخمس كذا صحيفة "المقاومة الجزائرية" التي وزعت عام 1956 وكذا صحيفة "المجاهد" التي أصبحت لسان حال جبهة التحرير الوطني وبدأت تصدر بصفة منتظمة ابتداءا من أوت 1957[1].

كان هدف "المجاهد" واضح ومحدد وكان "رضا مالك" الذي يشرف على إدارته ويتمثل أساسا في الدعاية للثورة الجزائرية والاستقلال الوطني، وهو ما يمكن قراءته في العدد رقم 11 في 01 نوفمبر 1957، الذي جاء فيه أن جيش التحرير الوطني يملك عددا كبيرا من المصالح الخاصة.

أصبحت هناك وزارة كاملة للدعاية سميت بوزارة الأخبار وهي المسؤولة عن كل ما يتعلق بالنشاط الإعلامي للثورة من أجل الرد على الدعاية الفرنسية[2].

قد عكست صحافة هذه الفترة التي كانت تعاني صعوبات مادية وتشتت أجهزة الثورة بين الجزائر وتونس ومصر والمغرب ومراحل الكفاح المسلح حيث عملت مصالح للدعاية والاعلام على توعية الشعب ومراقبة المناطق الحرة وتنمية التكوين والوعي السياسي، وكانت هذه المصالح هي التي تستشير الجمعيات وتعقد تجمعات عامة، وتعلم الشعب في الدواوير بالوضعية السياسية والعسكرية، وتزوده بالتعليمات التي تصدرها جبهة التحرير الوطني[3].

3- الصحافة الجزائري في عهد الحزب الواحد (1962 – 1989)

استمر مفهوم الاعلام مرتبط بالدعاية لسنوات عديدة بعد الاستقلال، وقد عرفت الصحافة الجزائرية منافسة قوية من طرف الصحافة الفرنسية التي استمر وجودها بعد 1962 لفترة تمتد إلى حوالي 03 سنوات، بسبب إبقاء اتفاقيات ايفيان على النظام اللبرالي الاعلام كذلك بسبب قرار المجلس الوطني التأسيسي في ديسمبر 1962 الذي يقضي بأن جميع القوانين التي كانت مطبقة في الجزائر قبل الاستقلال يجري التعامل بها إذ لم تمس بالسيادة الوطنية، وهو قرار نتج عن انشاء صحف حكومية وحزبية خاصة ومنح هامشا لحرية التعبير[4].

هناك رؤى تدعو إلى ضرورة جعل الصحافة مدرسة للاشتراكية كما يقول السيد "حسين زهوان" عضو المكتب السياسي في جوان 1965 أن وسيلة للتوجيه أو ناطقة باسم الثورة،

---

[1] - brahim brahimi : le droit à l'information à l'épreuve de parti Unique et de l'état d'urgence SAEC, liberté, 2002, p16

[2]- Brahim brahimi : Op, cit, P17

[3] Même référence : P18.

[4] - عزي عبد الرحمان :عالم الاتصال، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 121.

لتترجم بعد ذلك هيمنة السلطات في تخفيض عدد اليوميات والمجالات ووضع ما تبقى منها تحت الاشراف المباشر للحزب أو الدولة.

استمرت هذه الهيمنة بعد مجيء "هواري بومدين" إلى السلطة في جوان 1965، حيث وظفت الصحافة في مهام البناء الوطني، حيث أن الجريدة الوحيدة التي كانت تصدر قبل ذلك باللغة العربية هي جريدة "الشعب" لتلحق بها جريدة النصر في 1972، وكذلك جريدة الجمهورية في 1977[1].

إن جريدة "المجاهد" كانت تنشر حوالي 25 رسالة في الشهر تتعلق كلها بمواضيع حول حرية التعبير والحق في الاعلام وهو النقاش الذي لم يتجسد بالشكل المرغوب لكنه فرض لأول مرة في مواثيق أساسية للدولة اهتماما واضحا حيث جاء في ميثاق 1976 أن الدولة الاشتراكية تضمن لكل المواطنين الحق في الاعلام الكامل والموضوعي حول جميع القضايا الوطنية والدولية[2].

كان إصدار أول قانون للإعلام في الجزائر عام 1982 تناول هذا القانون لأول مرة مختلف جوانب النشاط الإعلامي، وحدد الاطار العام لموضوع الاعلام في الجزائر، كما أشار أيضا إلى حق المواطن في الإعلام، بالإضافة أيضا إلى "الثورة والعمل" الخاصة بالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات ومجلة "الثورة والفلاح" كما حرصت الدولة في منتصف الثمانيات على تزويد الصحف الموجودة بتجهيزات عصرية من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في مجال الإعلام، لكن بقي على رأسها نفس المسؤولين الذين كانوا قبل ذلك فأبقوا على الخلط بين القطاع العمومي ووكالة الأنباء والراديو والتلفزيون والصحف الحكومية "المساء" و"السلام"[3].

4- الصحافة الجزائرية والتحولات السياسية والإعلامية (1989 إلى يومنا هذا)

رغم التأكيد على الحق في الإعلام كحق ثابت للمواطن وحرية الوصول إلى مصادر المعلومات إلا أن هذا المبدأ ظل حبرا على ورق ولم يتعد كونه شعار للسلطة تتقدم به في المناسبات، ما يؤكد التناقض ويمارس الغموض الذي يسود القوانين المنظمة لقطاع الاعلام.

---

[1] - Brahim Brahimi, Op, cite, P15, 16.

[2] - حميد بوشوشة، العولمة في الصحافة الجزائرية اليومية المكتوبة، دراسة تحليلية لمضمون صحف الخبر، الشعب، الوطن، المجاهد، رسالة ماجيستر، جامعة عنابة، سنة 2004/2003، ص 119.

[3] - حميد بوسوسة، مرجع سبق ذكره، ص 120.

بعد أحداث أكتوبر 1988 أقرت التعددية السياسية والإعلامية وحرية الرأي والتعبير من خلال مواده الصريحة 35، 39، 40 وبعده إصدار قانون الاعلام 1990 المعدل والمتمم لاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة، مرحلة التعددية الإعلامية إضافة إلى حماية الصحافة من الضغوطات السياسية والمالية.

أتت تعليمة رئيس الحكومة السد "مولود حمروش 1990" التي سمحت بظهور "الصحافة الخاصة"، حيث أدى هذا الواقع إلى صدور العناوين الإعلامية كالوكالات المتخصصة ومصالح الاشهار، وقطاع السمعي البصري، إذ كرست هذه العناوين حرية التعبير بمقتضى الدعم المادي، وقد ساهمت الدولة في دفع عجلة النمو والتطور السريع للصحف الخاصة[1].

قد شاهدت الفترة الممتدة بين 1995 إلى 1999 تولي أحمد أويحيى الرئاسة إلى غاية انتخاب عبد العزيز بوتفليقة في افريل 1999 عرفت هذه المرحلة هدوء نسبي حيث استطاعت الكثير من العناوين أن تحقق استقرارا جزئيا لأسباب اقتصادية وسياسية، وكذا تناقص عدد الجرائد من 86 في سنة 1997 إلى 798 في أواخر السنة، وصدور التعليمة الرئاسية رقم 17 المتعلقة بالإعلام واختفاء الصحف الحزبية، وذلك بسبب الانقلابات الحاصلة على الساحة الإعلامية، وكذا تراجع الصحف العمومية الذي يعود إلى هجرة الصحفيين على القطاع مما جعل الصحافة العمومية تفتقر إلى المواهب التي تملك التجربة والخبرة الطويلة.

وقد سجلت الفدرالية الدولية للصحفيين تراجع الصحافة في 1999 إلى يومنا هذا إذ عادت الدولة من بعيد لتفرض رقابتها مجددا على وسائل الإعلام خاصة العمومية، بحيث بلغ الخلاف بين الصحافة والسلطة ذروته في 2003 لأسباب سياسية، وظلت هذه العلاقة تعرف هدوء ومرونة واتفاق تارة، وتشديد خناق وتسلط تارة أخرى، ومؤخرا نعيش المصداقية على أول قانون للإعلام ينص على إمكانية الفتح للقطاع السمعي البصري وتجسد ذلك في قناة الشروق، وقناة النهار وقناة الجزائرية، والمؤشر التي تعتبر فضاء تجاري لبث الإعلانات[2].

مبحث الثالث : دورها في تكوين الرأي العام في الجزائر

إن الصحافة في الجزائر هي بالتأكيد أكبر وأجمل مكسب لانتفاضة أكتوبر 1988، فقد نشأت وترعرعت في ظروف مأساوية ورغم ذلك بقيت واقفة أمام انهيار معظم المؤسسات، ولازالت

[1] -نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص38، 39.

[2] - نفس المرجع، ص 40، 43.

الصحافة الوحيدة في العالم التي لم تكتف بدورها في إعلام الرأي العام الوطني والدولي، بل تجاوزته لتؤدي دور الأحزاب السياسية والجمعيات[1].

لقد كان للصحافة الخاصة في الجزائر دورا بارزا خلال الكثير من المواقف في تحريك الرأي العام وتنويره خاصة خلال الأزمة الأمنية وهو مت جعلها من لأهداف الإرهابيين، حيث عانت الصحافة الاغتيالات الوحشية في حق الصحفيين، ضف على ذلك إلى تشديد الخناق والرقابة من طرف السلطة السياسية هذا ما اثر سلبيا على إمكانية تنوير الرأي العام، وبالتالي عدم إمكانية صنع رأي عام فعلي بفعل تحيز وسائل الإعلام العمومية، حيث أن الصحافة في الجزائر أصبحت لها مؤشرات كثيرة من خلال الدور الجبار الذي تقوم به من خلال الطريقة التي تقدم بها الأخبار، وتغطي بها الأحداث سمح لها هذا الوضع بكسب مصداقية الراي العام، وتحقيق مكاسب مهنية، لكن حرية التعبير في الجزائر كان ثمنها غاليا خاصة بعد 03 سنوات من وجودها والنتيجة هي: اغتيال 65 صحفي، وإيداع 02 صحفيين الحبس، 03 صحفيين مفقودين و25 صحيفة معلقة وإعادة الرقابة[2].

إن من الشروط الأساسية لتمكين الصحافة في تشكيل الرأي العام وكسبه، يمكن كسب ثقته، وفي هذا المقام يقول "علي جري" أن الرهان الأساسي لأي وسيلة إعلامية يمكن في نيل الثقة فكل الرهانات تصب في هذا الاتجاه وما يمكن إضافته في الأخير ان سيطرة السلطة وملكيتها لوسائل الإعلام يؤدي إلى افتقار هذه الأخيرة للحرية الكافية التي تسمح لها بتشكيل توجيهات الرأي العام والمساهمة في صنع القرارات فكلما كانت الصحافة تتمتع بالحرية الكافية والاستقلال عن السلطة كلما تمكنت من تكوين رأي عام حقيقي[3].

[1] - علي جري، "الصحافة الجزائرية": واقع ورهانات، ورقة بحث قدمت في ندوة دولية مركز الخبر للدراسات الدولية، الجزائر، ديسمبر 2003، ص09.

[2] _ نسيمة مقبل :الخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2002/2001/ ص 32.

[3] - علي جري: مرجع سابق، ص11.

الفصل الثالث: دور الاعلام في معالجة قضايا الفساد

تمهيد:

باعتبار الاعلام سـلطة رابعة في الدولة فان دوره كبير جدا سـواء بنسـبة للمجتمع حيث يساهم في تشكيل الرأي العام. كما يساهم ايضا في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي من كل جوانبها ومحاولة إيجاد الحقائق المتعلقة بها

بشـكل متطور و كفاءة عالية كون الفسـاد الاقتصـادي عرف انتشـارا واسـعا ففي الآونة الأخيرة وعليه فإننا سـنحاول في هذا الفصـل التطرق الى قضـايا الفسـاد و دور الاعلام في معالجتها.

المبحث الأول: الاعلام الاقتصادي

مفهومه: ان تحديد مفهوم الاعلام الاقتصادي ليس أمرا هينا طالما أن هذا الاختصاص يشمل اجناس مختلفة من الاعلام ويشمل هذا المفهوم على الاقتصاد، وظواهر التبادل السياسية في هذا المجال[1].

الأستاذ حسن بهلول في تعريفه للإعلام الاقتصادي ينطلق من الإنتاج كموضوع العلاقة الاجتماعية بالنسبة لأي نشاط اقتصادي فيقول أنه المعلومات التي يستخرجها الانسان كنتيجة موضوعية لنشاطه القائم على الإنتاج ويضيف بناء على ذلك بأنه وظيفة إعلامية تحدد وتقيس وتوصل معلومات اقتصادية، يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات من طرف من يستخدمون هذه المعلومات[2]. وهذا ما يجعل النشاط الاقتصادي يسير على هدى من نظام معلوماتي يحفظ للتخطيط مصداقيته ويجعل الجمهور العريض على بنية من الأوضاع الاقتصادية محليا وخارجيا.

واجمالا يمكن أن نقول أن الحديث عن الإعلام الاقتصادي لم يعد حديثا عن أرقام الاستثمار أو استقراض البرامج التي تتناول مواضيعها الاقتصاد، وإنما يتجاوز الأمر ذلك الى الجهد اليومي الدؤوب الذي تبذله وسائل الإعلام على اختلاف اختصاصاته في تغطية الحدث الاقتصادي وفي تبليغه للجماهير العريضة[3].

وضائف الإعلام الاقتصادي

1- الوظيفة التوعوية: وهي الوظيفة التلقينية والتبسيطية حسب العائلات وهي الوظيفة تكتسي أهمية خاصة في المجتمعات النامية التي تقلصت فيها نسبة المطالعة وإمكانيات اللجوء على الكتاب أو المصادر المختص، ومن هنا تظهر أهمية التبسيط والوضوح في الكتابة والعمل الإعلامي في الميدان الاقتصادي الذي يتطلب مراعات مستويات القراء والمستمعين والمشاهدين[4].
2- الوظيفة الإعلامية: للتعريف لمختلف المكتسبات ومختلف الفرض الاستثمارية وتطورات الساحة الاقتصادية وهذه الوظيفة واضافة على أنها موجهة إلى عموم الجمهور فهي تتوجه بصفة أكثر خصوصية على رجال الأعمال والمسؤولين على القطاعات والمستثمرين الذين هم في حاجة ماسة إلى اعلام دقيق وموضوعي يوفر

[1] - مصطفى حسن: نحو مقارنة نضرية الاتصال والاعلام الاقتصادي، دراسة لكتاب: الاعلام الاقتصادي: مجموعة دراسات طرحت في الندوة حول الاعلام الاقتصادين تونس، 1992، ص41
[2] - محمد حسن بهلول: مبير التنمية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 3 ص 14
[3] - فتحي الهويدي :الإعلام الاقتصادي دراسة لمجموعة من الباحثين القيت في ندوة حول الإعلام الاقتصادي تونس 1992، ص14.
[4] - فتحي الهويدي :مرجع سابق، ص 14

لهم المعلومة الثابتة والمتخصصة التي تمكنهم من أخذ القرار المناسب والاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب[1].

3- وظيفة تنشيطية: وذلك يربط الصلة بين ما يعني القرار ورجال الأعمال والمؤسسات والمواطنين والمستهلكين ومنهج الحوار، هذا ركيزة أساسية في المشاركة الفعالة لمختلف الأطراف الفعالة في القطاع الاقتصادي واثراء الجهود الجماعية بالمساهمات الفردية أو الجمعياتية ، مما يسهم في تقليص التباعد بين مختلف القطاعات الإنتاجية واحداث التكامل الذي من شانه سد الثغرات وتحاوز العقبات والرد على متطلبات العمل الجيد للجهاز الاقتصادي[2].

أهميته:

الإعلام الاقتصادي يلعب دور المرآة العاكسة لما يجد على الساحة من تطورات وتفاعلات اقتصادية، وما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في سير الحركة الاقتصادية، عموما وسير المؤسسات وتأثيرات ذلك على الأفراد ومن خلال ذلك يمكن ان تلخص دور أهمية الاعلام الاقتصادي من خلال أهمية وظائفه:

1- يعتبر الاعلام الاقتصادي مشهدا وكاشفا للمعطيات ذات الطابع "الاقتصادي الاجتماعي" مما يتيح فهم ذلك المحيط، والاحاطة بمختلف المشاكل والرهانات والتطورات.

2- ويعرف بمختلف المكتسبات ويجلب الانتباه لنقاط الضعف، والعراقيل التي تقف في وجه السير الإيجابي للجهاز الاقتصادي وتظهر هذه الأهمية خاصة بالنسبة لرجال الأعمال والمسؤولين على القطاعات والمستثمرين الذين هم في حاجة ماسة على إعلام دقيق وموضوعي يوفر لهم المعلومات الثابتة، والمتخصصة التي تمكنهم من اتخاذ القرار المناسب والاحتياطات اللازمة في الوقت المناسب[3].

وهناك الرابطة قوية بين الإعلام والاقتصاد –إعلام الاقتصادي - إلى درجة كبيرة لتشمل الاعلام بمعناه العام فقد اصبح الاقتصاد جزء من صناعة الإعلام والإعلام جزء من صناعة الاقتصاد، وهو ترابط تفرضه المعطيات العصر الحديث ومنجزاته فالإعلام الذي يعني بالجانب التخصصي بالنسبة للاقتصاد خرج من أوراقه المؤسسات الأكادمية لفعل ما فرضته الهزات الاقتصادية التي شهدها العالم اليوم مما دفع الاعلام إلى تسخير كل طاقته لمتابعة تلك الهزات وما تلاها من هزات اقتصادية باعتبارها شريكا في تحمل نتائجها السلبية والإيجابية وباعتبارها المحور الأساسي لاهتمام كل القطاعات التي يتعامل معها الاعلام ابتداء من

[1] - متحي الهويدي: مرجع سابق، ص 15.
[2] - فتحي الهويدي :مرجع سابق، ص 15.
[3] - فتحي الهويدي: مرجع سابق، ص 14.

المواطن العادي المؤثر على حجم التوزيع وانتهاء بالشركات الكبرى الأكثر تأثيرا في حجم الاعلام، أي التوزيع والإعلان مصدر التمويل الرئيسي للمؤسسة الإعلامية[1].

أنواع الاعلام الاقتصادي

في ضل عدم وجود بحوث نظرية معمقة حول الاعلام الاقتصادي وتصنيفاتها وانواعها وحسب فهمنا السطحي لهذا الموضوع نعتقد أنه يمكن التميز بين ثلاثة أنواع بالمقارنة مع وسائل الاعلام الاقتصادية فإن وسائل وأهداف الممارسة الإعلامية مختلفة وواضحة من خلال هذا التصنيف مجال بجثنا ونوع البحث الذي نسميه وهذه الأنواع الثلاثة كما يلي:

1- الاعلام الاقتصادي داخل المؤسسة: وهو جملة النشاط والعمل الاتصالي والمعلومات المتنقلة بمختلف أشكالها داخل البورصات والمؤسسات الإنتاجية والتجارية والاتصال الإداري الخاص بإدارة الصفقات ومختلف العمليات الاقتصادية والذي تتحدد أطرافه بجمهور المستثمرين والمسيرين والمدخرين والمتعاملين في الحقل الاقتصادي على اختلاف أنماطهم ومستوياتهم فالمؤسسة المالية كما سبقت الإشارة إليه هي "أحوج ما تكون إلى نظام من المعلومات محكم في بناية ناجح في تسليط يوظف مختلف أدوات الاتصال الحديثة لادارة العمليات الاقتصادية"[2].
يفيد هذا الإعلام في اتخاذ القرارات الإدارية المختلفة داخل المشاريع واتخاذ قرارات البيع والشراء داخل البورصات ويساعد على القيام بمختلف الوظائف المتابعة للنشاط الاقتصادي من صياغة المخططات وإجراءات التنظيم والرقابة والمتابعة.

2- الاعلام الاقتصادي لدى المؤسسات الاقتصادية: يتعلق الأمر هنا بجملة الممارسات الصحفية باعتراف الأشكال الفنية للتحرير واختلاف المؤسسات الإعلامية تلك الممارسات الصحفية المتعلقة بسير النشاط الاقتصادي، يعرض، التعريف أو عرض موقف او مشكل اقتصادي موجود وهذا العمل الإعلامي هو نتيجة تاريخية عمل الأفراد والجماعات في المجتمعات الإنسانية ونشاطاتهم الاقتصادية والتجارية، ليعرف انتشارا واسعا في القرن الماضي مع توسع اقتصادات الدول والرهانات التي تطرحها التنمية فاصبح العنصر الاقتصادي هو المحدد لقوة الأمم والشعوب وهو ما واكبه تطور في جانب الإعلامي وأصبح الاقتصاد مادة دسمة لوسائل الاعلام بمعالجة مواضيع الصفقات الهامة، وعرض المشاريع الكبرى واعلام الجمهور الواسع بتفاصيل تلك العمليات الاقتصادية هذا إضافة إلى الأهمية

[1] - مصطفى عبد الرحمان : موقع جريدة لوسيل، مقال حول أهمية الاعلام الاقتصادي.
[2] - رضا مثناني : دور وسائل الاعلام في الإفصاح عن معلومات بالبورصات العربية، المجلة التونسية للاتصال، عدد 25-، ص5,

التي توليها الدول لشرح برامجها ورهاناتها الاقتصادية لاخفاء الشفافية في التسيير إضافة إلى ما يتميز به القطاع الاقتصادي من المشاكل والفضائح التي تعد هي الأخرى مادة هامة لوسائل الاعلام.

كل ذلك أدى على تخصص وسائل اعلام بأكملها لصحف وقنوات تلفزيونية، في اقتصاد والاعلام الاقتصادي ووجود نشرات ونشريات وأقسام خاصة بالاقتصاد وحصص قارة كحصة المؤشر التي نحن بصدد دراستها، ونشير على أن هذا النوع يأخذ ويستمد تفاصيله في كثير من الأحيان من النوع الأول باعتباره يوفر الإحصاءات والمعلومات التقنية وتلك المتعلقة بالتسيير وهو ما يفيد عمل وسائل الاعلام حول عالم الاقتصاد[1].

مبحث الثاني: الفساد الاقتصادي

1- ماهية الفساد الاقتصادي

تطور الفساد الاقتصادي على مدى تاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة والمتخلفة معان اللفظ "Corouption" أو الفساد بالإنجليزية مشتق من الفعل اللاتيني "humpere" بمعنى الكسر، أي شيئا ما تكسر، قد يكون سلوك أخلاقي او اجتماعي او قاعدة إدارية ...[2]

فأوجد عدة تعاريف للفساد تختلف فيما بينها وفقا لطبيعة ظاهرة الفساد ومدى شموليتها على النحو التالي:

أ- الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين إذ يركز هذا التعريف على طبيعة الفساد من حيث انه انحراف على الأخلاق الفاضلة من قبل فئة من موظفي الدولة الذين يتخذون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع كالرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي وغيرها.

ب- الفساد هو الاستغلال السيء للوظيفة العامة والرسمية من أجل تحقيق المصلحة (الخاصة) الخاصة.

ج- الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية، وهذا التعريف، ضيق يرتبط ببيع أملاك الدولة[3].

فالفساد إذن يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح المناقصة عامة كما يتم كذلك عندما يقوم وكلاء او وسطاء لشركات عمومية او

---

[1] - بلقاسم مام :الاعلام الاقتصادي في التلفزيون الجزائري من خلال دراسة جمهور حصة المؤشر الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 41-42.

[2] - هي فريد، الفساد :رؤية نظرية، مجلة السياسة الدولية في باب الاقتصاد الدولي والبيئة، العدد 2001، 134، ص 224.

[3] - Vuto tamhi, corruption around the world, cause, conséquence, scopland cures, IMF staf papers, (december 1993), P559

خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، بمعنى تحقيق أرباح خارج الإطار القانوني المتفق عليه[1].

2- آليات الفساد الاقتصادي:

أ- آلية دفع الرشوة، والعمولة (المباشرة) إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة في القطاعين العام والخاص لتسهيل وتسريع عقد الصفقات لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، وهو ما يسمى قديما وتاريخيا في المنظمة العربية بـ "البرطيل" او "البقشيش".

ب- وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة لأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي في القطاعين العام والخاص.

ويمكن حصر اهم الآليات على النحو التالي:

- تخصيص الأراضي: من خلال قرارات ادخارية علوية، تأخذ شكل العطايا، لتستخدم فيما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.
- إعادة تدوير أموال المعونات الجنبية: للجيوب الخاصة تشير بعض التقديرات إلى ان أكثر من 30% منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب المسؤولين أو رجال الأعمال الكبار.
- قروض المجاملة: التي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.
- عمولات البنية التحتية والصفقات: التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب او الإتجار بالوظيفة العامة[2].

يعطي الشكل صورة أكثر وضوحا وشفافية لدرجة الترابط بين آليات الفساد المختلفة:

[1] - www.worldbank.org/public/ant:correption/cormac.htm

[2] - محمود عبد الحفيظ : الفساد الاقتصادي والحكم الصالح في البلاد العربية، في مجلة المستقبل العربي والسنة 27 العدد 309 نوفمبر 2004، ص36.

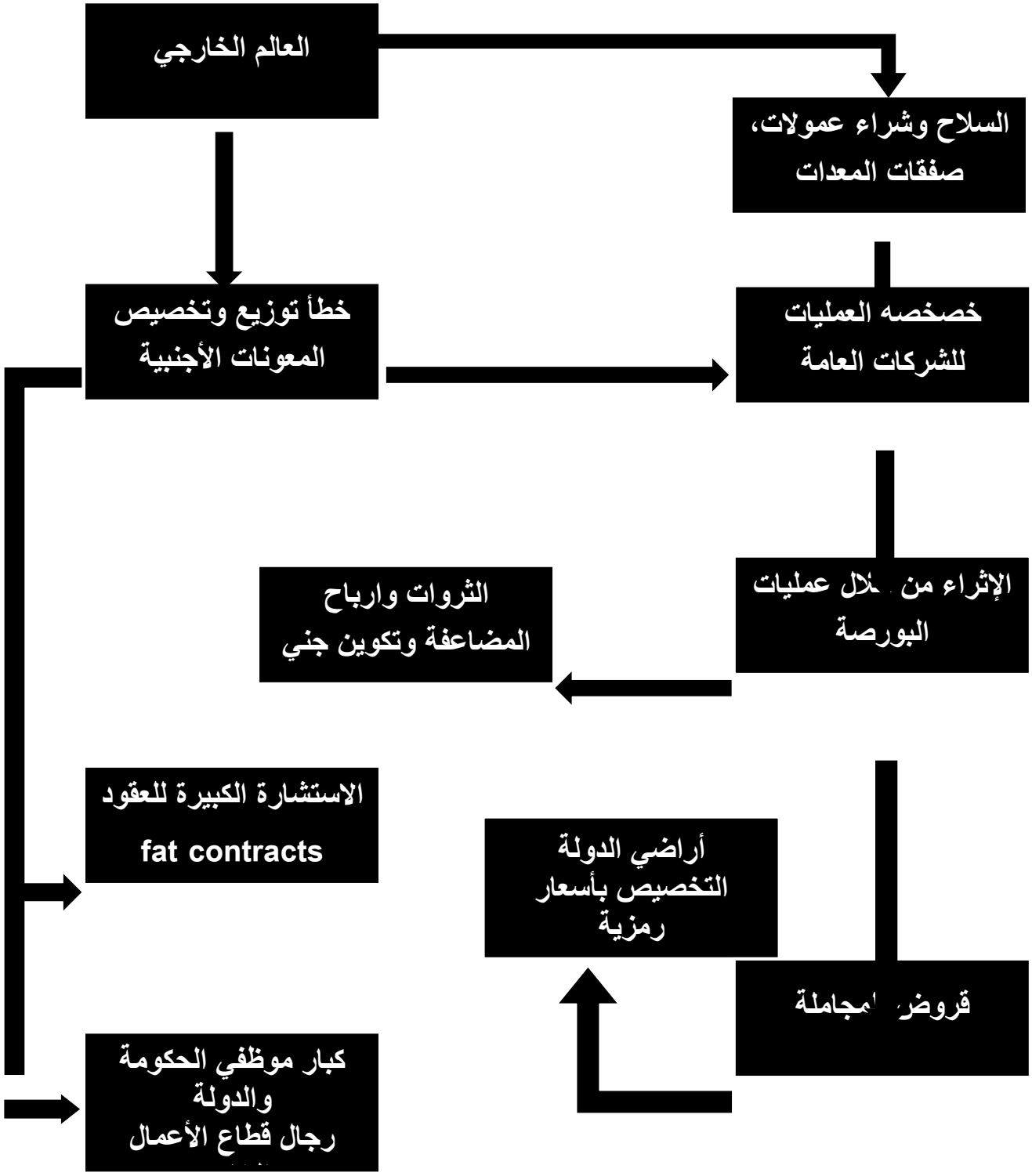

مخطط يوضح أليات الفساد الاقتصادي

3- أنواع الفساد الاقتصادي

إن مسالة تصنيف الفساد الاقتصادي وتبيان أنواعه وصوره تدخل ضمن المقاربات بغية تحديد خطورته على سيرورة بعض المجالات ويمكن الاقتصار على بعض الأنواع على النحو التالي:

الفرع الأول: الفساد وفق الحجم

أولا: الفساد الكبير:

فالفساد الكبير حسب راي بعض المختصين هو ذلك النوع من ممارسة الفساد الذي يجري على أعلى المستويات في الإدارة والسلطة ويرتبط بصفقات مالية كبيرة وتجاوزات للقوانين والنظم.

ثانيا: الفساد الصغير:

يرتبط بصغار الموظفين والمسؤولين مع صغر الحجم المبالغ المالية المتداولة كالرشاوي والمزايا والأعمال المطلوبة في المقابل تكون قليلة الأهمية مثل الوساطة في التوظيف وسرعة انجاز الأعمال ومنح الرخص ومت إليها[1].

الفرع الثاني: الفساد وفق انتماء الأفراد

أولا: فساد القطاع العام

يعتبر اشد عائق للتنمية على مستوى العالم وهو الاستغلال العام خاصة في تطبيق السياسات المالية والمصرفية والتعريفات الجمركية والانتماء المصرفي والاعفاءات الضريبية والرشوة.

ثانيا: فساد القطاع المختلط

يعرف باستغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على السياسات الحكومية ويتطلب هذا النوع فساد القطاعين العام والخاص لتغيير السياسات الحكومية في شكل هدايا ورشاوي من طرف الخاص واعفاءات واعانات من طرف العام.

الفرع الثالث: الفساد يتصل بالتنمية الاقتصادية

أولا: حق التبادل غير المشروط

[1] - موسى بودهان : النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات ANEP، 2009، ص25-26.

هو التعاملات الطوعية في مجال الملكية التي ينتج عنها زيادة المنفعة وانخفاض التكلفة، الذي يفضي إلى التنمية الاقتصادية للفساد الواسع يتضمن الأنشطة والأفعال التي تدفع الاقتصاد في اتجاه السوق الحرة وإذ أنه يزيد من المنافسة ومرونة السوق مما يؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع.

ثانيا: التبادل الحر المقيد بشروط

يؤثر سلبا على كفاءة الإنتاج لغياب عنصر المنافسة مؤديا إلى اللافعالية والتحريف والفساد المحدود ويظهر في ظل تبادل الحر المقيد الذي يعيق فعالية السوق ويقلل من المنافسة حتى ان الاستثمار القائم يسمى بالاستثمار الطفيلي الذي يعمل على نقل الثروة من أصحابها إلى افراد آخرين[1].

الفرع الرابع: حسب درجة الفساد

أولا: عرضي (فردي)

قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين او مؤقتا وليس منتظما

ثانيا: مؤسساتي

يكون الفساد موجودا في مؤسسة بعينها محددة للنشاط الاقتصادي ووجود بعض الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة، حيث يسود الضعف في النظام نتيجة ضعف الرقابة والتنظيم في هذه المؤسسات.

ثالثا: منتظم

أصبح الفساد ظاهرة يعاني منها المجتمع بكافة طبقاته ومختلف معاملاته وهذا ما يقصده "Johnstan" بالفساد المنتظم أو الممتد، وهذا الأخير يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على كافة المستويات، فهو يتميز بانه فساد منظم يصعب تجنبه[2].

أسباب وجود الفساد الاقتصادي

أ) الأسباب الاقتصادية

- تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية: أحد أسباب لظهور الفساد ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوي للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات

[1] - هي فريد: مرجع سبق ذكره، ص 224-225

[2] - محمد عبد الفضيل :مرجع سبق ذكره، ص35.

العامة فتحميل الإدارة العامة وتدخل الحكومة في أعباء ومهام تتطلبها برامج التنمية هذا يستلزم تحويلها على صلاحيات واسعة ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة ومن المؤسف أن يسود الانحراف والاستغلال وترك الإدارة تتصرف بالمال العام دون رقابة او محاسبة سياسية وجماهرية وهذا يعد جوا صالحا للمفسدين[1].

- انخفاض مستويات الأجور الحكومية

توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للجور في قطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص، مما يحفز لجوء أصحاب الأجور المنخفضة لتحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة.

- تضخم الجهاز الإداري: يتمثل في:
  - عدم المساواة وتكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية والوسطية
  - عدم وجود الشفافية والمساءلة
  - عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة
  - ضعف التدريب الإداري وعدم انتظامه.

عن وجود هذا الكم الهائل من المشاكل سيمنع حتما الأجهزة الإدارية من أن تكون أداة فعالة لتنفيذ سياسات الدولة وتقديم الخدمات اللازمة للمواطن.

- وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع:

ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر[2].

ب) الأسباب السياسية:

- الحكومات الضعيفة. تتمثل في
  - مدى غموض والشفافية في معاملاتها الاقتصادية
  - مدى اتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف
  - مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة

ولأن الحكومات الضعيفة لم تتوفر فيها العناصر اللازمة، فإن اكتشاف الفساد يتم بواسطة المصادقة أو تقارير من خارج المؤسسة ومنها وسائل الاعلام.

- عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:

لأن القيادة السياسية هي القدوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة فلابد أن تكون هي السياقة في مكافحة الفساد وتزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد[3].

---

[1] - عامر الكبيسي: "الفساد والعولمة، تزامن لا توأمة"، المكتب الجامعي الحديث، العراق، طبعة 2005، ص16,

[2] - المرسي السيد الحجازي: "التكاليف الاجتماعية للفساد"، في مجلة المستقبل العربي، العدد 266، 2001/4، ص22

[3] - المرسي السيد الحجازي: نفس المرجع، ص23

ج) الأسباب الاجتماعية والثقافية

- تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها

يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين، ومن جهة أخرى فتعقد التشريع الضريبي وما تحويه من إعفاءات وتخفيضات وهنا نشير على بعض التقارير التي تبين الشغف العديد من الأفراد للعمل في مصالح الجمارك والضرائب أي التلاعب في النصوص والحوافز الضريبية، كل هذا يساهم في زيادة عملية التهرب الضريبي.

- قلة معاقبة المفسدين

نلاحظ انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمتها، ولهذا نجد فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونيا والإجراءات العقوبات الفعالة، كما تتميز الاجراءات الإدارية لمعاقبة الموظف الفاسد بانها بطينة ومرهقة، وغالبا ما تمنع العوائق القانونية والسياسية والادارية التطبيق العاجل والكامل للعقوبات[1].

المبحث الثالث: دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد

تلعب وسائل الاعلام دورا هاما في محاربة الفساد الاقتصادي والتصدي له ويكون دورها في مكافحة الفساد على النحو التالي:

- نشر الوعي الوقائي والأخلاقي بين أفراد المجتمع بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد
- تنظيم حملات توعية للرأي العام لدعم مكافحة الفساد
- تسليط الضوء على مشكلات الجهاز الحكومي
- كشف معوقات تحسين الأداء الحكومي
- متابعة الندوات والمؤامرات التي تخص الموضوع ونشر التقارير عنها واعطائها أهمية خاصة
- متابعة الإجراءات الحكومية الخاصة بمحاربة الفساد
- نشر تجارب الشعوب الأخرى التي نجحت بالحد من هذه الظاهرة ومحاولة تسليط الضوء عليها
- المتابعة الجدية لقضايا الفساد وتتبعها للوصول إلى حل نهائي لها
- التوعية بأهمية تحقيق الإصلاح الإداري والحاجة إليه وبيان ضرورة تكاثف الجميع للوصول الإصلاح الإداري المنشود

[1] - المرسي السيد الحجازي: نفس المرجع، ص24.

- الشفافية في كشف كل الممارسات والإدارات الفاشلة واثارة قضايا الفساد وابلائها الأهمية القصوى بوضعها على سلم أولوياتها واعتبارها من الأهداف السياسية للإعلام[1].
- عن وظيفة الإعلام في الأصل هي الاشهار والأخبار وكشف ما هو مستور ولهذا فإن طبيعة وظيفة تتناقض على طول الخط مع الفساد، ومن هذا العلاقة التناقضية بين الصحافة والفساد يمكن النظر إلى الدور الهام والاستثنائي الذي تلعبه الصحافة في التصدي إلى الفساد الذي بات من الشمول والعمق[2].

المشاكل التي تواجه الصحافة في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي:

عدم اكتراث الجمهور للعديد من الأسباب منها:

- عدم متابعة الصحف للقضية المطروحة ولأن هدفها في طرح الموضوع لم يأت انطلاقا من البحث عن الحقيقة وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وإنما لطرح عناوين مبهرجة للفت أنظار الجمهور كذلك لإثارة شبهات حول شخصيات معينة بعينة تحقيق مآرب شخصية.
- عدم الاعتماد في بعض الأحيان على مصادر المعلومات موثقة واقتصارها بالاعتماد على تناقل المعلومات مما يؤدي على عدم المصداقية وأحيانا المبالغة في نقل الوقائع
- التركيز على المقالات النقدية في غياب التحقيق الصحفي
- عدم الواقعية في وجهة نظر الجمهور: وكأن الإعلام بناء على ذلك ينادي بنظريات لا تكون قريبة من الواقع بناء على مقارنة الجمهور بما يحدث في ارض الواقع من جرائم الفساد ترتكب من كبار الموظفين وكأن الفساد أصبح عرفا سائدا
- التركيز على التغطية الصحفية للخبر بالاهتمام بقضايا فساد بعينها دون التحيز، عن الظاهرة ككل وكبقية نوعية الموطنين لاتخاذ مواقف ضد عملية الفساد[3].

[1] - صالح الطاني، دور الاعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري في صحيفة المؤتمر نشرت بتاريخ 2009/03/02، www.intiraq.com

[2] - فيصل فرحي، مداخلة بعنوان دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد مجمع الخليفة أنموذجا.

[3] - دراسة حول دور وسائل الاعلام، تخطيه او كشف الفساد بيننا ليترز على الرابط: www.lramparency.org 15/02/2021 13 :02

الجانب التطبيقي

الجانب التطبيقي

1- بطاقة فنية لجريدة الشروق
2- تحليل البيانات الخاصة بفئات الشكل
3- تحليل البيانات الخاصة بفئات المضمون
4- النتائج العمة للدراسة
5- التوصيات

1 بطاقة فنية لجريدة الشروق

- تأسست الجريدة في 11 ماي 1991
- مديرها: علي فضيل
- يقدر عدد العاملين فيها 103 من بينهم المراسلين والمتعاونين والتقنيين والصحفيين
- الموقع: دار الصحافة – القبة القديمة بالجزائر
- يبلغ عدد مكاتبها في أنحاء الوطن 03 مكتب – الوسط – الشرق – الغرب.
- تمتلك الجريدة نسخة إلكترونية باللغتين العربية والفرنسية
- تقوم بعملية النسخ عن طريق المطبعة العمومية بباب الزوار
- تحتل المرتبة الخامسة وطنيا[1].

الأطر التنظيمي لجريدة الشروق

يتبين الإطار التنظيمي من خلال الهيكل التنظيمي الخاص بها، فالسيد علي فضيل المسؤول الخاص عن الجريدة ومن مهامه القيام بعملية التصنيف والتصحيح والتركيب ويليه رئيس التحرير ونوابه الثلاث

نائب رئيس مكلف بالشؤون السياسية

نائب رئيس مكلف بالشؤون الثقافية

نائب رئيس مكلف بشؤون المجتمع والحوارات

I- مديرية التحرير تتكون من ثلاث رؤساء تحديد وتتفرع إلى ما يلي:

- القسم التحريري ينقسم إلى 6 اقسام وهي:

1- القسم الوطني: يتكون من رئيس القسم و14 صحفيا، مهمتهم الأخبار الوطنية
2- القسم المحلي: كذلك يتكون من رئيس قسم و10 صحفيين يجمعون الأخبار التي تأتيهم من مكاتب الشروق وتصنيفها وترتيبها
3- القسم الاقتصادي: يتكون من رئيس القسم و03 صحفيين يهتمون برصد الأخبار
4- القسم الثقافي: يتكون من رئيس قسم و05 صحفيين يرصدون مختلف النشاطات الثقافية
5- القسم الدولي: يتكون من رئيس قسم وصحفيين يهتمون بالأخبار الدولية خاصة السياسية والعلاقات الدولية والحروب.

[1] - رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة الجزائرية "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي" 1 جانفي 2007، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر

6- قسم المجتمع: يتكون من رئيس قسم و04 صحفيين يهتمون بتقديم الأخبار الاجتماعية التي تهتم لمتطلبات المواطن[2].

II- الإدارة المالية وشؤون المستخدمين: تندرج ضمنها اربع مهما وهي:

1- الاشهار: هو الممول المؤسسة حيث تعتمد على نوعين من الاشهار، الاشهار الخاص يتعلق بالمؤسسات الوطنية والأجنبية حيث يمثل 95% منه في الجريدة و5% عبارة عن إعلانات صغيرة أما الاشهار العمومي ANEP فهو محتكر من طرف الوكالة الوطنية للنشر والتوزيع.

2- قسم الوثائق: يهتم بحفظ الوثائق الخاصة بمؤسسة الشروق اما في شكلها الطبيعي أو شكلها الإلكتروني

3- قسم التطبيق والتصحيح: مهمته جمع الأخبار وتصنيفها وتركيبها

4- مديرية التوزيع: تهتم بعملية تنظيم ومتابعة توزيع جريدة الشروق[3].

III- الإخراج الفني لجريدة الشروق

تحتوي الجريدة غالبا على 24 صفحة حسب حجم المادة المتوفرة فيما يخص التركيبة العامة للصحيفة فتكون على النحو الاتي:

الصفحة الأولى: تحتوي على أهم الأحداث وطني أو دولي ويتم اخراج الصفحة وتصميمها بطريقة معينة لجلب القارئ

الصفحة الثانية: تكون تحت عنوان مراصد الشروق تخصص لمختلف الأخبار الموجودة القصيرة والطريفة في جل الميادين السياسية والثقافية والاقتصادية

اما الصفحات الداخلية من 03 إلى 07 فتكون تحت عنوان الحدث وهي تخصص بالأحداث الوطنية السياسية والاقتصادية والأمنية فيما تختص الصفحة 8 و9 لمنتدى الشروق والذي يتناول مختلف القضايا الهامة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطن الجزائري.

اما الصفحة 1à و11 وهي مختصة لمجمل الأخبار في ناحية الوسط

اما الصفحة 13 للرأي وفي الصفحة 19 نجد أخبار دولية أما الصفحة 21 تكون تحت عنوان المجتمع وتشمل مختلف الأخبار الصفحة 23 ال نجد الأخبار الثقافية وعالم الكتاب اما باقي الصفحات فهي مخصصة للإشهار ماعد الصفحة الأخيرة فهي مختصة الرسم الكاريكاتوري[4].

---

[2] - معمر سعدية، الهوية الثقافية في الصحف الورقية الجزائرية لدى النخبة في جريدة الشروق اليومين مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة ورقلة 2017/2016، ص 32

[3] - نفس المرجع، ص33

[4] - حسينة ينلي، المعالجة الإعلامية لمشروع قانون المالية 2017، "دراسة تحليلية لصحيفة الشروق اليومي"مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة ورقلة، 2017، ص 24-25.

1-جدول يوضح اعداد العينة:

الرقم	تاريخ الإصدار	رقم العدد
1	29 جويلية 2019	6244
2	1 أوت 2019	6247
3	2 سبتمبر 2019	6271
4	28 نوفمبر 2019	6344
5	11 ديسمبر 2019	6355
6	21 جانفي 2020	6388
7	21 جويلية 2020	6541
8	19 أوت 2020	6565
9	20 سبتمبر 2020	6591
10	06 أكتوبر 2020	6605
11	28 فيفري 2021	6729
12	1 افريل 2021	6757
13	7 أفريل 2021	6762
14	4 ماي 2021	6784
15	29 ماي 2021	6804
16	8 جويلية 2021	6853
17	3 أوت 2021	6858

2 تحليل البيانات الخاصة بفئات الشكل:

2-جدول يوضح نوع القوالب الصحفية المستخدمة في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي

الفئة	التكرار	النسبة
الخبر	11	64,70
التقرير	3	17,64
التحقيق	1	5,88
مقال	2	17,05
مجموع	17	100

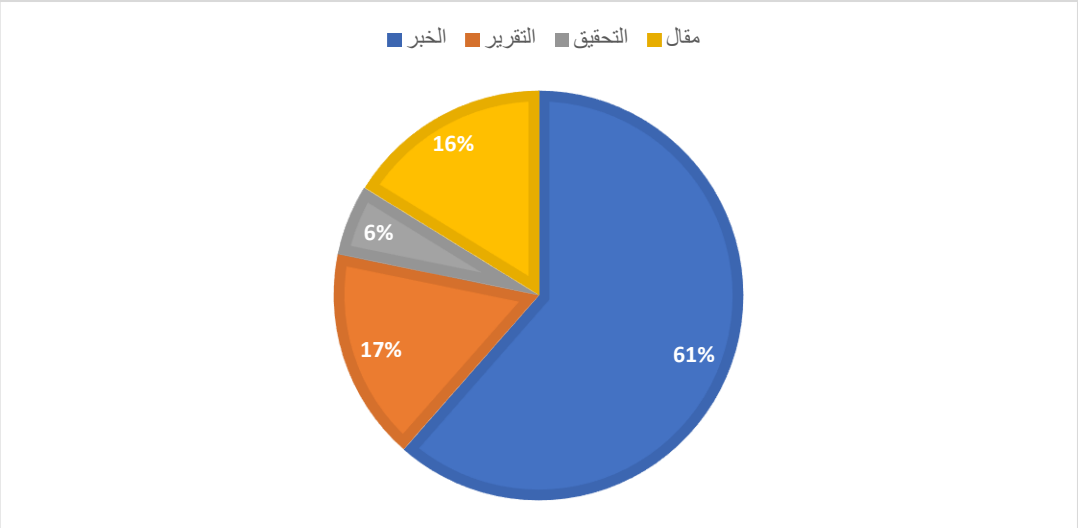

الشكل رقم 1: دائرة نسبية تمثل نوع المادة الصحفية

التعليق:

يبين الجدول أن الجريدة في معالجتها للموضوع قد اعتمدت بعض الأشكال في تقديم المادة الإعلامية، ونجد أن الخبر الصحفي احتل نسبة 64,70% وبتكرار 11 مرة، ويأتي المقال بعدة مثاني نوع صحفي اعتمدته الجريدة وبنسبة 47,05% وبتكرار 02 مرة، حيث سجلت الأنواع الأخرى التقرير والتحقيق الصحفي ادنى نسبة وهي 5,88% بالنسبة للتحقيق و17,64 بالنسبة للتقرير، فنستنتج أن غالب الخبر تفوق على بقية الأشكال الصحفية مما يمكننا القول أن جريدة الشروق اقتصرت تقريبا على التغطية الخبرية عند معالجتها للموضوع، وذلك من أحجل الاعلام والإثارة وجذب الجماهير.

3-جدول يوضح موقع موضوعات الفساد الاقتصادي عبر الجريدة

الموقع عبر الجريدة	التكرار	النسبة
الصفحة 1	2	11,70
الصفحة 3	3	17,64
الصفحة 5	10	58,82
الصفحات الداخلية	2	11,76
الصفحة الأخيرة	/	0
المجموع	17	100

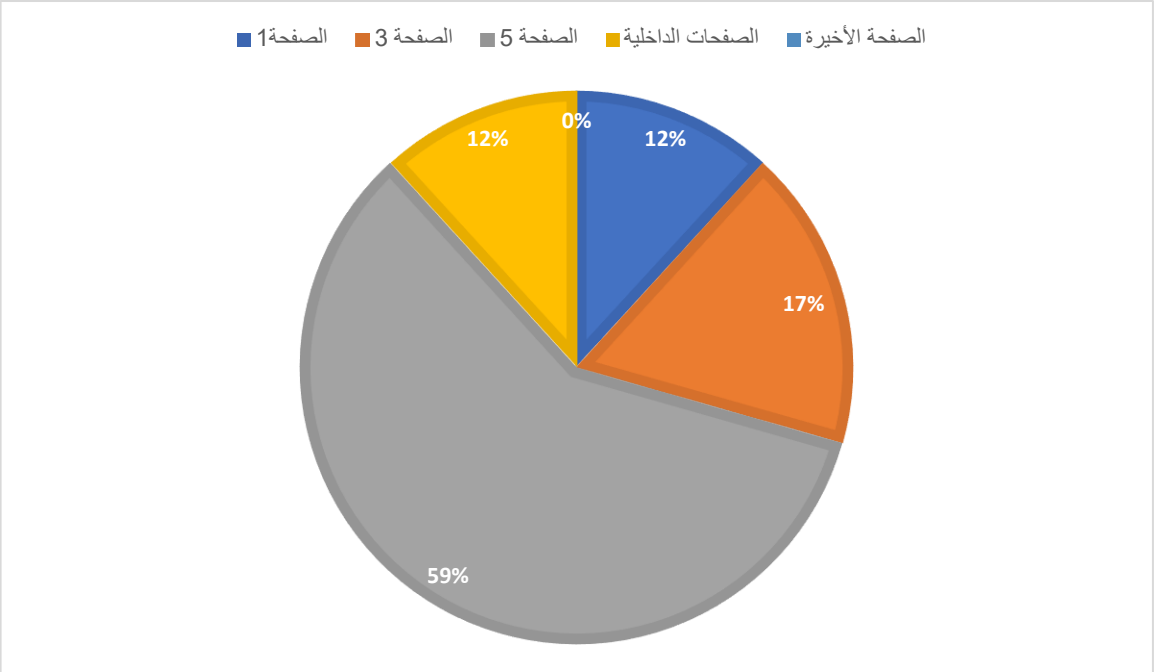

الشكل رقم 2: دائرة نسبية تمثل الموقع عبر الجريدة

التعليق:

إذا جئنا إلى قراءة أرقام الجدول نجد أن أعلى نسبة كانت من نصيب عنصر الصفحة الخامسة التي بلغت 58,82% وبتكرار 10 مرة، وكذا تليه الصفحة 03 بلغت نسبتها 17,64% بتكرار 03 مرة، وكذلك الصفحات الداخلية والصفحة الأولى بنفس النسبة تقريبا أي 11,76% و11,70% وهذا يدل على أهمية الموضوع مما يجعل الجريدة تهتم به عبر مختلف صفحاتها، وفيما يخص الصفحة الأخيرة قدرت بت 0% أي لم تنشر للموضوع وهذا راجع على ان الصفحة تخصص لأخبار أخرى.

4-جدول يوضح مرافقة الصور لمعالجة قضايا الفساد عبر الجريدة

الفئة	التكرار	النسبة
مقال مرفق بصورة	12	70,58
بدون صور	5	29,42
المجموع	17	100

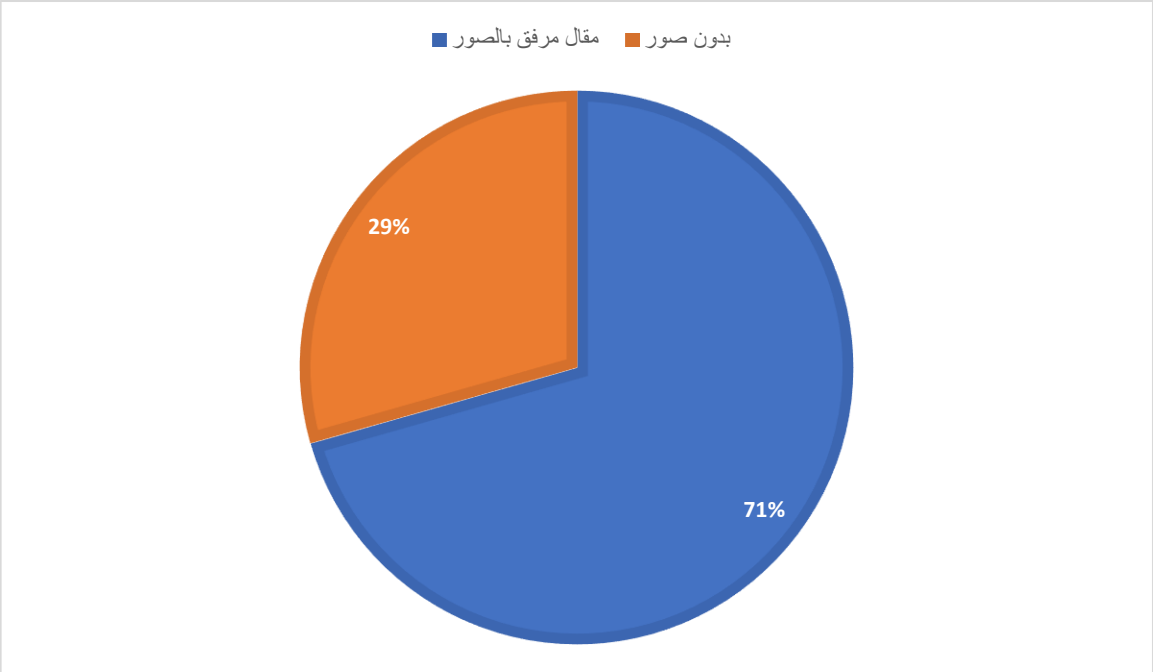

الشكل رقم 3: دائرة نسبية تمثل مواقع الصور للمقالات

التعليق:

يتضح من خلال الجدول أن المقالات المرفقة بصور سجلت أعلى نسبة بـ 70,58%، وذلك لتقديم الموضوع بشكل واضح ومفهوم للقارئ فالصور تزيد للمقال ميزة خاصة فإنها تساعد على ربط الأحداث وتقديم توضيحات وتلميحات حول الموضوع وإثراءه، أما بالنسبة للمقالات بدون صور تقدر بنسبة 29,41% وتفسير هذا يعود إلى أن الجريدة ترى تلك المواضيع المطروحة مفهومة وواضحة لا تحتاج إلى الصور تزيد الوضوح.

5-جدول يوضح طبيعة الصور المرفقة بالموضوعات

الفئة	التكرار	النسبة
واقعية	1	8,33
رمزية	9	75
أرشيف	2	16,66
المجموع	12	100

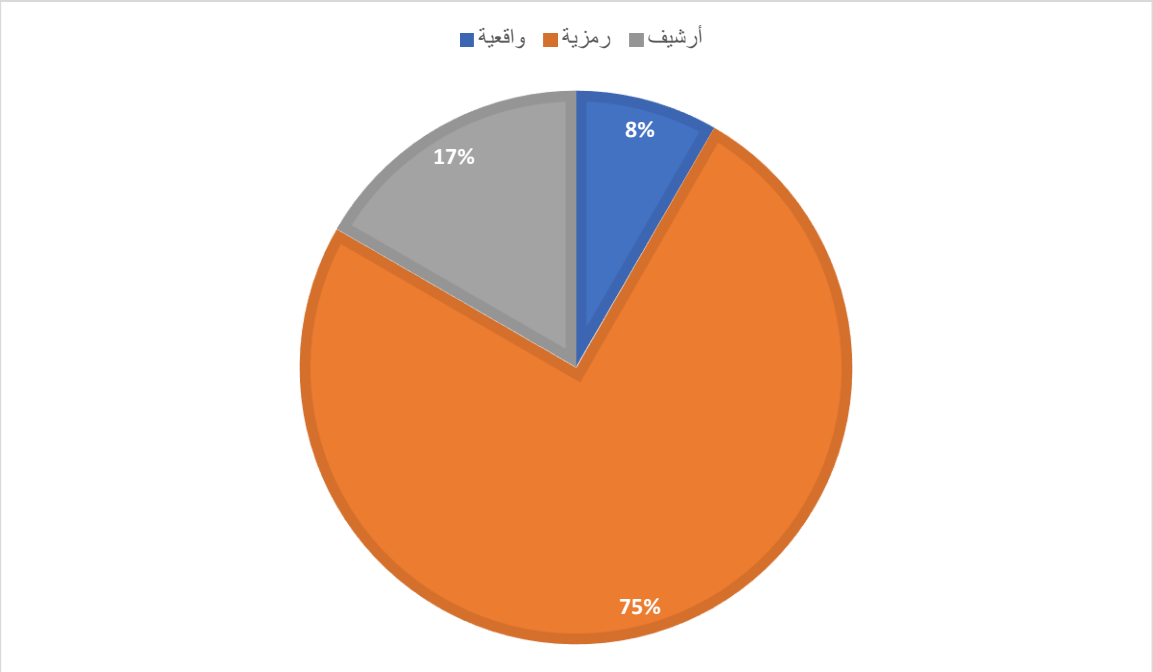

الشكل رقم 4: دائرة نسبية تمثل تبيعة الصور

التعليق:

من خلال الجدول يتضح لنا أن الصور الرمزية احتلت المرتبة الأولى بنسبة 75% فهي نسبة معبرة لأن الجريدة تحتاج إلى هذه الصور ذات دلالة معبرة عن الأوضاع الجارية حتى تقدم صورا واضحة وكافية يمكن فهم ما يجري من خلال مطابقة هذه الصور بالواقع، ثم تليعه صور الأرشيف بنسبة 16,66 بحيث أن الموضوع يحتاج إلى توضيحات، وأخيرا تأتي الصور الواقعية بنسبة 8,33%، لأن تحرير الموضوع يحتاج إلى صور من الواقع والحقيقة لأثرائه، وتقديم تلميحات لما يدور في أرض الواقع وهذا ما يزيد الاهتمام بالموضوع من طرف الصحيفة، وتقديم دلائل واقعية تثبت ما ينشر، مع العلم أن الصور تزيد جمالية وإثراء للموضوع.

6-جدول يوضح حجم عناوين موضوعات الفساد الاقتصادي

الفئة	التكرار	النسبة
عنوان كبير	1	5,88
عنوان متوسط	11	64,70
عنوان صغير	5	29,41
المجموع	17	100

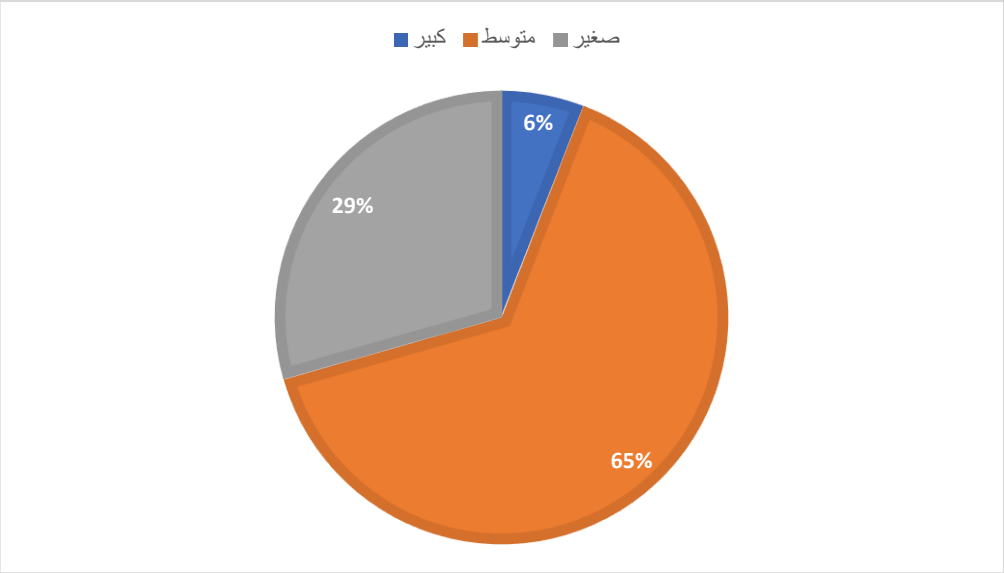

الشكل رقم 5: دائرة نسبية تمثل حجم عناوين الموضوعات

التعليق:

يوضح الجدول حجم عناوين الموضوعات، حيث أن العنوان المتوسط سجل نسبة أكبر أي 64,70% مقارنة بالعناوين الأخرى، ثم يليه العنوان الصغير بنسبة 29,41% وأخيرا العنوان الكبير بنسبة 05,88%، وهذا دليل على اعتماد جريدة الشروق على العناوين المتوسطة للموضوعات وذلك لجذب القارئ وهذا ما لاحظناه في مختلف المقالات الجريدة.

3 البيانات الخاصة بفئات المضمون

7-جدول يوضح فئات المواضيع الخاصة ب المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي

الفئة	التكرار	النسبة
تبديد الأموال عمومية	8	47,05
الرشوة	2	11,76
النهب	1	5,88
تبييض الأموال	2	11,76
التهريب	2	11,76
التحريض + الجوسسة الاقتصادية	1	5,88
التآمر	1	5,88
المجموع	17	100

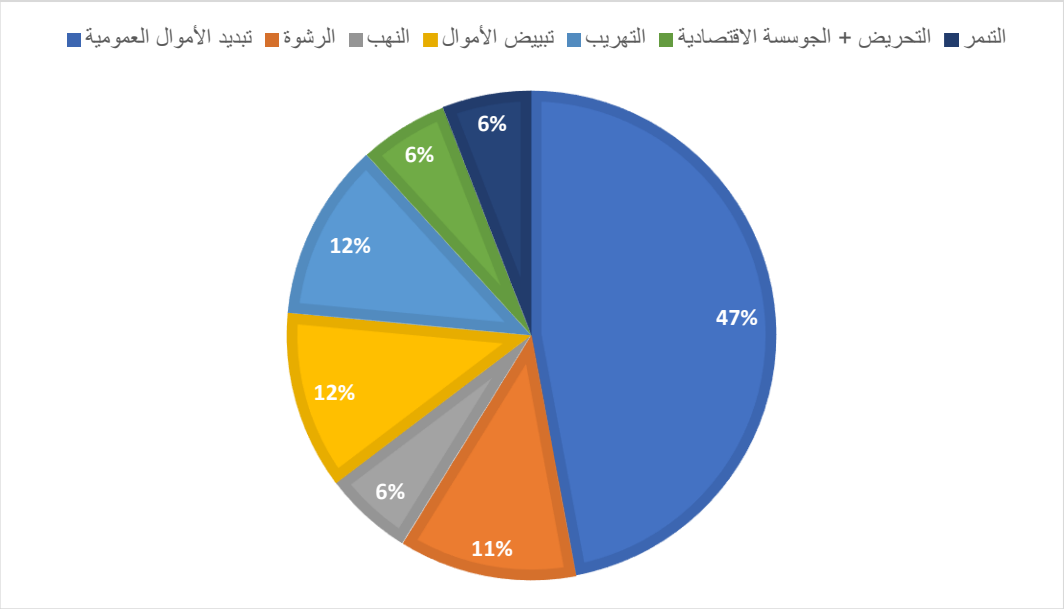

الشكل رقم 6: دائرة نسبية تمثل المواضيع الخاصة بالفساد الاقتصادي

التعليق:

يتمثل الجدول في التعرف على المواضيع التي تبنتها الجريدة فيما يخص الفساد الاقتصادي، حيث استحوذ الموضوع من تنديد الأموال العمومية بنسبة 47,05%، ثم تليه الرشاوي وتبييض الأموال، والتهريب الذين تربعوا على نفس بالنسبة أي 11,76%، وكذا النهب والتحريض والتآمر بنسبة 5,88%، حيث أن الجريدة اعتمدت على مختلف المواضيع الأكثر شيوعا والتي أدت إلى اهتزاز اقتصاد البلاد

8-جدول يوضح فئة الفاعلين في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي

الفئة	التكرار	النسبة
رجال اعمال	27	16,62
وزراء	37	22,28
شخصيات بارزة	50	30,12
مجلس القضاء، القضاة	10	6,02
محلل اقتصادي	4	2,40
مؤسسات عمومية	21	12,65
موظفون	7	4,21
شركات أجنبية	10	6,02

المجموع	166	100

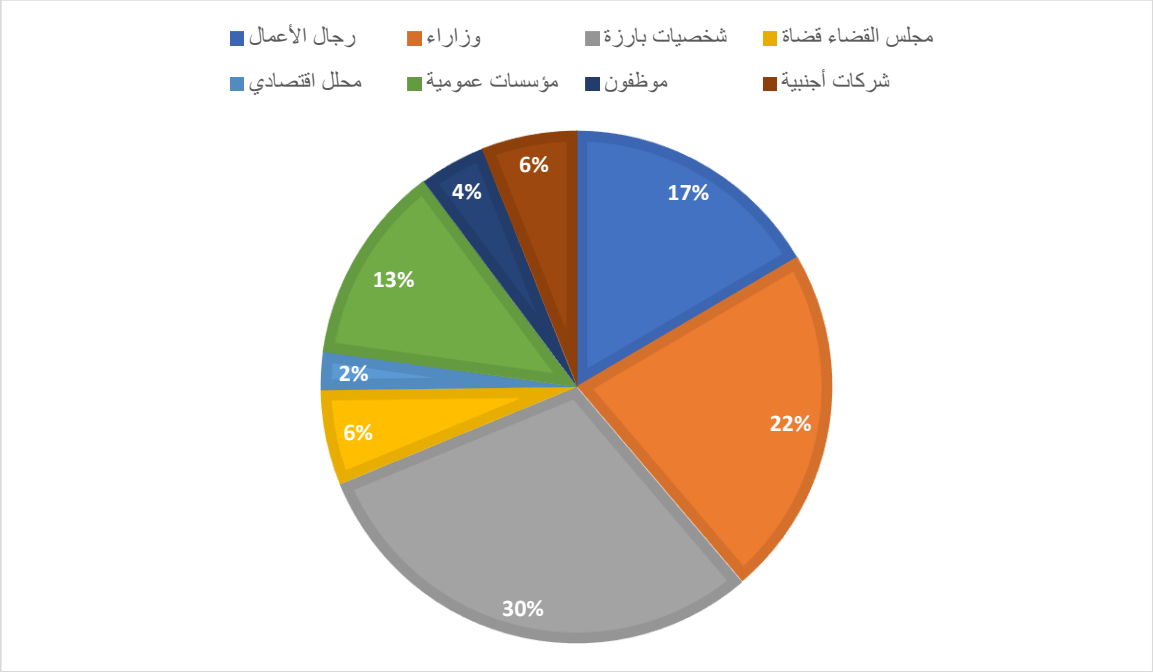

الشكل رقم7: دائرة نسبية تمثل فئة الفاعلين

التعليق:

يتجلى لنا من خلال الجدول أن الشخصيات الرسمية كانت الأكبر بنسبة 30,12% أي التي ركزت عليها جريدة الشروق في التعاطي مع موضوع الفساد الاقتصادي أي الأطراف الفاعلين في القضية كالمجرمين والمعتدين وبعده يأتي الوزراء بنسبة 22,28% أي التدخل والادلاء بآرائهم حول الظاهرة فوجب عليهم مساندة الدولة والشعب في هذه القضية، والبحث عن المستجدات ومحاولة معالجتها ومناقشتها ولهذا فإن جريدة الشروق سلطت الضوء عليهم وعدم إهمال تدخلاتهم، وبعده يأتي رجال الأعمال بنسبة 16,62% أي الذين اشتركوا في ملفات الفساد ودعموا هذه القضية، وبعده نجد أن القضاة والشركات الأجنبية تربعوا على نفس النسبة التي قدرت بـ 06,02% بحيث أن القضاة دورهم معاقبة المفسدين أي حل القضية وكشف العديد من المتورطين في ملفات الفساد، أما الشركات الأجنبية فهي بنسبة كبيرة نظرا لتدخلهم في الشؤون الداخلية للبلاد حيث ان الظاهرة التي انتشرت في الجزائر أصبحت حديث العام والخاص، وقد ذاع صيتها فهناك أطراف أجنبية تستغل الوضع حتى تصطاد في المياه العكرة، وتتمكن من السيطرة على اقتصاد البلاد، ونجد أيضا الموظفون بنسبة 4,21%، والمؤسسات العمومية بنسبة 02,40% وهم أطراف لا تستثنيهم هذه

الظاهرة لذا وجب عليهم الاطلاع ومتابعة القضية، ثم يأتي المحللون واقتصاديون بنسبة 02,40% لأن طبيعة الموضوع يستدعي التعليق والتعمق والتحليل وراء التصريحات التي قدمت ومحاولة إيجاد وتقديم حلول لتفادي النتائج السلبية، وتفسير الأوضاع الاقتصادية الجارية وفهمها وتمييز ما يصلح لتهدي الظاهرة وتجاوزها.

9-جدول يوضح اهداف المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي

الفئة	التكرار	النسبة
كشف قضايا الفساد	5	15,15
متابعة قضائية للفساد ورموزه	7	21,21
الاعلام بالإنجازات الطارئة في إطار مكافحة الفساد	2	6,06
اعلام الجمهور بالوضع الاقتصادي	3	9,09
المجموع	17	100

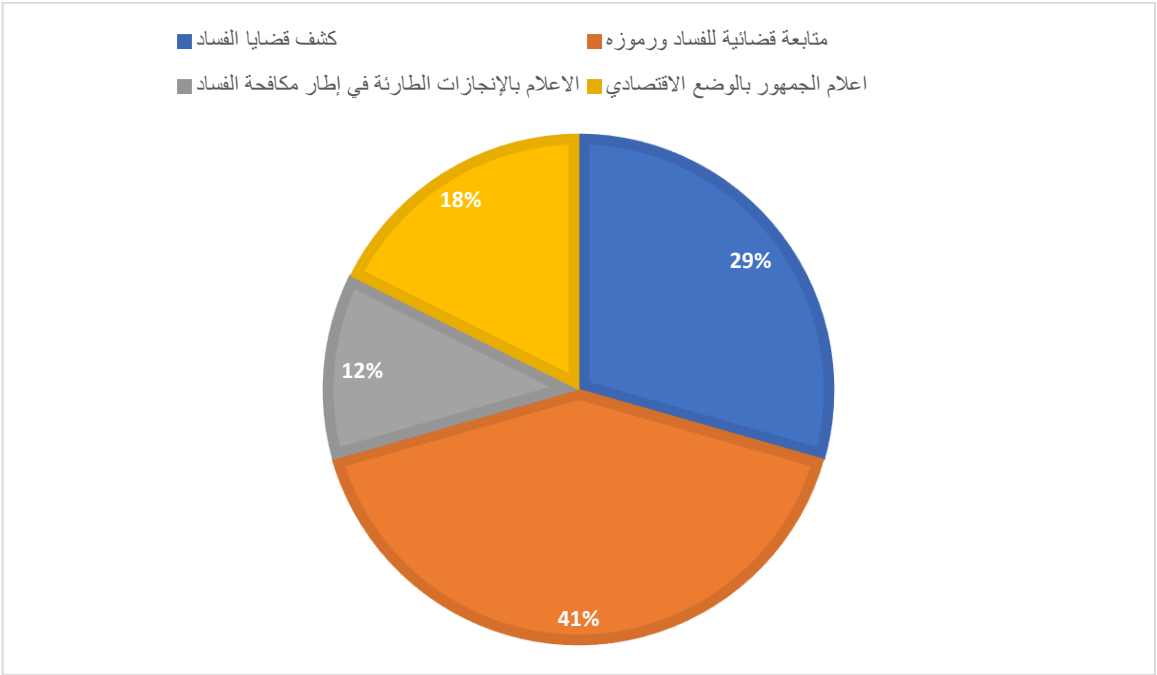

الشكل رقم 8: دائرة نسبية تمثل فئة الهدف

التعليق

يوضح الجدول اهداف المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي، حيث أن جريدة الشروق تهدف بالدرجة الأولى من خلال معالجتها لقضايا الفساد على كشف هذه القضايا وأهم اشكاله المنتشرة في الجزائر وقد برز ذلك بنسبة 15,15%، ثم تليها المتابعة القضائية للفساد ورموزه بنسبة 21,21%، وتأتي بنسبة أقل الاعلام بالإنجازات الطارئة في إطار مكافحة الفساد أي 06,06%، ثم إعلام الجمهور بالوضع الاقتصادي أي الواقع الاقتصادي للبلاد وذلك بنسبة 9,09%.

10- جدول يوضح اتجاه الجريدة في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد

الفئة	التكرار	النسبة
محاية	2	11,76
سلبي	15	88,23
إيجابي	0	0
المجموع	17	100

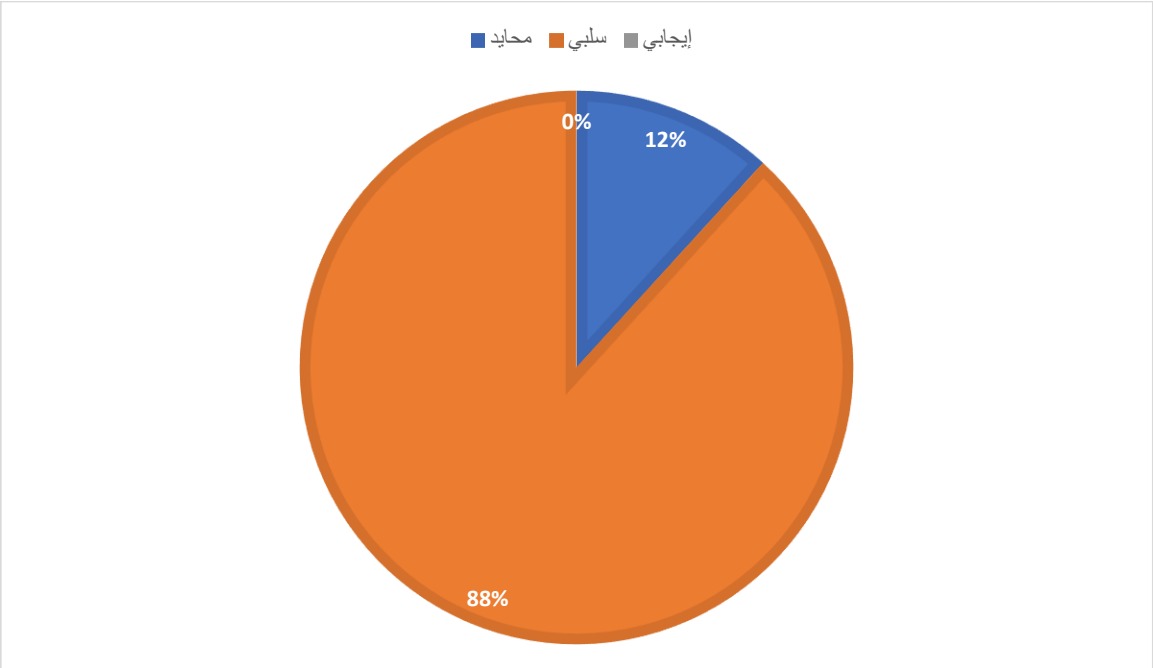

الشكل رقم 9: دائرة نسبية تمثل فئة الاتجاه

التعليق:

يتضح نمن خلال الجدول ان اتجاه المادة الإعلامية نحو الموضوع كانت سلبية بنسبة 88,23%ن أما نسبة 11,76% فقد مثلت المحايدة، حيث لم تسجل أي نسبة إيجابية نحو الموضوع أي 0%

11-جدول يوضح فئة مصادر الجريدة في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي

الفئة	التكرار	النسبة
مصادر الشروق	8	47,05
شخصيات	1	5,88
التقارير	2	11,76
الوزارة	3	17,64
النائب العام	3	17,64
المجموع	17	100

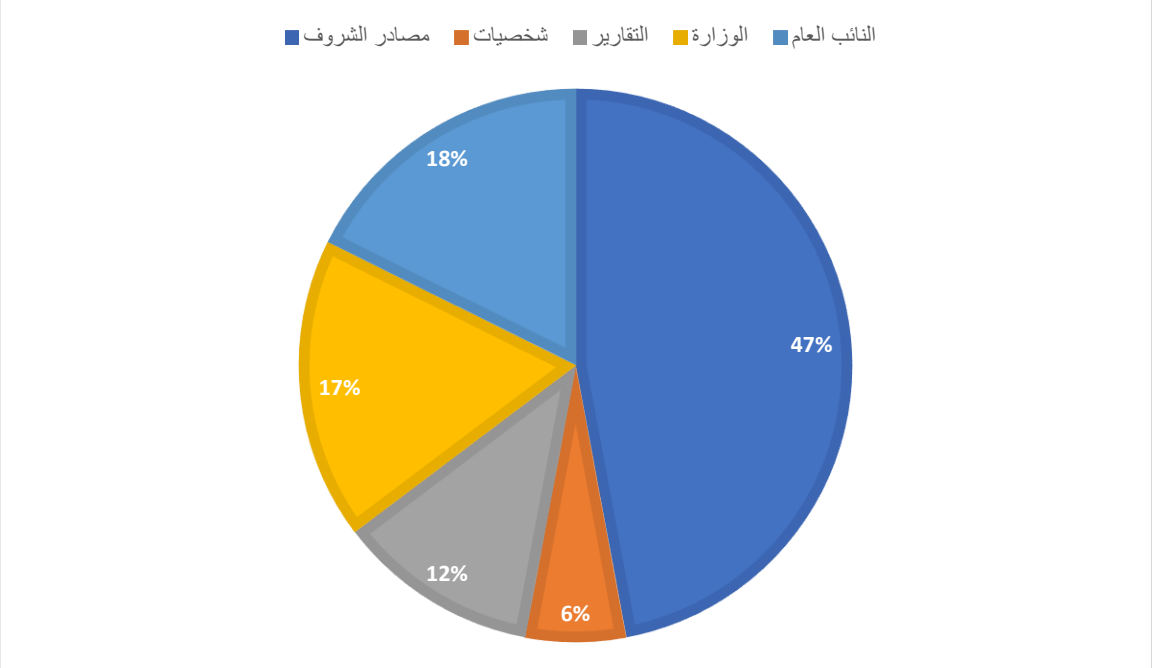

الشكل رقم 10: دائرة نسبية تمثل فئة المصادر

التعليق:

يتضح من خلال الجدول أن الجريدة اعتمدت بنسبة كبيرة على مصادرها بنسبة 47,05% وذلك للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة مثلا كالصحفيين والمراسلين الذين يتابعون ويهتمون بمستجدات الظاهرة وبعده تأتي الوزارة والنائب العام بنفس النسبة أي 11,64% حيث اعتمدت عليها الجريدة وهذا لما لها من مصداقية وسبق في الكثير من الأمور والاجراءات والتدابير المتخذة من طرفها، أي أن الأخبار يجب أن تستقي من مصادر رسمية لأنها موثوق بها، وذلك عبر تصريحاتها ومؤتمرات، وأخيرا التقارير والشخصيات حيث ان التقارير بنسبة 11,76% والشخصيات بـ 05,88%.

4-النتائج العامة للدراسة:

انطلاقا من النتائج التي توصلنا إليها من خلال تحليلنا الكمي واعتمادا على العينة التي قمنا باستخدامها في موضوعنا المتعلق بأشكال وأبعاد المعالجة الإعلامية لجرائم الفساد الاقتصادي عبر جريدة الشروق التي اعتمدناها كنموذج، توصلنا إلى جملة من النتائج لخصناها في النقاط التالية:

أولا: فيما يخص المساحة التي أولتها الجريدة لمعالجة القضايا والجرائم الاقتصادية بالنظر لعدد المقالات والأعداد من جهة، والمساحة المكانية وموقع المحتوى الصحفي وترتيبه في الجريدة من جهة أخرى، فيمكن الجزم بأنه من خلال ال 17 عدد التي تم التركيز عليها والتي تغطي الفترة الممتدة بين 2019 و2021 وبالرغم من حساسية هذه المرحلة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، إلا أن التغطية الصحفية لم تكن متناسبة مع جسامة الاحداث وحساسية الظروف خلال تلك المرحلة الزمنية.

ثانيا: اعتمدت الجريدة على الخبر الصحفي بالدرجة الأولى في معالجتها الاعلامية فقد كانت مهمتها وهدفها الأول هو الاخبار رغم حاجة العديد من المواضيع والقضايا إلى فنون التحقيق والتقرير المعمقين.

ثالثا: تمثلت فئة الفاعلين أو الشخصيات البارزة في المعالجة بالشخصيات البارزة في السلطة والوزراء ورجال الأعمال نظرا لما يمتلكه هؤلاء من سلطة ونفوذ وقدرة على اتخاذ القرارات التنفيذية.

رابعا: كانت المتابعة قضايا للفساد ورموزه أكثر الاهداف التي عملت الجريدة عليها اثناء المعالجة وهذا ما يفسر اعتمادها على الخبر في أغلب الأحيان.

خامسا: اعتمدت الجريدة في معالجتها على مصادرها الخاصة من مراسلين وصحفيين، كمصادر أساسية لجمع الأخبار على رأسهم نوارة بشوش وايمان كيموش خصوصا في تتبع اخبار محاكمات رموز قضايا الفساد.

سادسا: لاحظنا من خلال الدراسة ان المواضيع تمركزت في تبديد الأموال العمومية وسوء التسيير خصوصا وأن الفاعلين في الغالب رجال دولة ووزراء سابقين.

سابعا: استخدمت الجريدة العناوين المتوسطة من حيث الحجم والشكل كون أن معالجة هذه المواضيع تتأرجح بين الاهتمام والسطحية ولا تتناسب أحيانا مع القضايا الحساسة وفي

المقابل اعتمدت الجريدة الاتجاه السلبي الذي يركز على الانعكاسات السلبية في معالجتها لهذه القضايا.

5-التوصيات:

بعد الدراسة التي قمنا في ضوؤها بالتركيز على المعالجة الاعلامية لجريدة الشروق لجرائم الفساد الاقتصادي وعرضنا للنتائج العامة والاستنتاجات التي توصلنا اليها ارتأينا وجوب الخروج بمجموعة من التوصيات كاقتراحات للنهوض بدور الصحافة الجزائرية في والاعلام الاقتصادي المتخصص على وجه خاص في التصدي للفساد، ونجمل هذه التوصيات في:

- العمل على منح المزيد من المساحة وخلق فضاءات أوسع للقضايا الاقتصادية خصوصا من اجل تنوير الراي العام.
- الاهتمام بتنوع الاشكال والقوالب الصحفية كالتقارير والتحقيقات في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد.
- منح مساحة أكبر لقضايا الفساد الاقتصادي ومعالجتها بـأسلوب تحليلي يركز على الانعكاسات السلبية لهذه القضايا بكل وضوح.
- خلق تخصصات جامعية جديدة في تخصص الاعلام الاقتصادي تستجيب لمتطلبات الواقع الاقتصادي.
- تعيين مختصين ومحللين محترفين ومنحهم التسهيلات الضرورية والحماية القانونية للتحقيق في مثل هذه القضايا واصدار صحف اقتصادية خاصة.
- تسليط الضوء على العقوبات القانونية للأشخاص المتسببين في الفساد ومتابعة مستجدات قضاياهم والتأكيد على مبدأ تساوي الأشخاص امام القانون
- وجوب الاهتمام بالإعلام الاقتصادي كونه يساهم في تنشيط اقتصاد البلاد وبتالي يادي الي الارتقاء.
- تشجيع وتكريم الشخصيات الإعلامية والصحفيين والمراسلين المتميزين في المجال وتشجيع البحوث الاقتصادية عامة.

خاتمة

الخاتمة:

لا شك أن الإعلام بشقيه السمعي-البصري والمكتوب قد أضحى أداة فاعلة في إنتاج الوعي العمومي نحو المسائل الاقتصادية وتحريكه، وتبسيط الثقافة الاقتصادية لغير المتخصصين من الجمهور العام والكشف عن الممارسات والتجاوزات الفردية والمؤسساتية التي تعرقل حركية التنمية الاقتصادية.

من خلال سعينا للكشف عن طبيعة المعالجة الإعلامية التي اعتمدتها جريدة الشروق في القضايا والجرائم الاقتصادية خصوصا بين الفترة الممتدة بين أواخر 2019 إلى يومنا هذا، وانطلاقا من اعتبار الصحافة المكتوبة أكثر الوسائل تأثيرا على الجماهير في السياق الجزائري نظرا لما تمتعت به من هامش حرية ومرونة مقارنة مع الاعلام السمعي البصري وأيضا لدور القطاع الخاص في الاستثمار في المجال الصحفي. وتماشيا مع ذلك، نرى إلى حد ما مدى اهتمام وتمكن الجريدة من التخصص والتركيز على هذا النوع من الأخبار والقضايا خصوصا في ظل حساسية الفترة التي قمنا بدراستها كونها مليئة بالمحاكمات المستمرة والتجاوزات الاقتصادية ووقائع الفساد، كفضيحة القمح على سبيل المثال، حيث نجد أنها عالجت قضايا جد حساسة تم تتطرق إليها سابقا خصوصا فضائح الشخصيات ورجال الأعمال والوزراء السابقين كما تتبعت جل المحاكمات حيث خصصت الصفحة الخامسة في أغلب الأحيان لهذا الغرض، مستعملة فكرة كون التميز وقوة التأثير تزداد بازدياد تلبيه احتياجات الجماهير ومصداقيتها، خصوصا كونها من الصحف الخاصة التي يعرف عنها أنها تجتهد في لفت انتباه القارئ في بعض القضايا الحساسة التي تستغني عن ذكرها الجرائد العمومية.

وبالرغم من ذلك إلا أن مشكلة الجرائم الاقتصادية لم تنل نصيبها الكامل والكلي في معالجة الجريدة لها والأمر عائد لضعف الاعلام الاقتصادي، كنظيره السياسي وغياب المحللين والمحققين مختصين في مثل هذه القضايا الصعبة والحساسة جدا، بينما تطرقنا في دراستنا هذه أن معالجة التي خضعت لها هذه الأخيرة سطحية تناولتها الجريدة على شكل أخبار وتحليلات بسيطة أو غياب التحاليل في غالب الأمر.

مما يعني حاجة الاعلام والصحافة الجزائرية عامة والاعلام الاقتصادي خاصة إلى التحرر من نظام التبعية في الآراء والأفكار والأخبار، بل بحاجة إلى مختصين قادرين على تحليل مثل هذه القضايا وتقديم تقارير متمكنة أولا للمحاولة للحد من هذه الجرائم وللمساهمة في عملية زيادة وعي الجماهير وتعزيز ثقافتهم الاقتصادية.

قائمة

المصادر والمراجع

المعاجم:

1. **المعجم الموضوعي لمصطلحات المكتبات، المعلومات، إنجليزي – عربي، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1988.**

الرسائل الجامعية:

1. **بشرى لمياء ب دادة، المعالجة الإعلامية لظاهرة اختطاف الأطفال، القنوات الجزائرية الخاصة، "دراسة تحليلية" لبرنامج تحريات على قناة النهار، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة ورقلة، 2017.**
2. **الهالي مسعود: المعالجة الإعلامية للانقلاب التركي، "دراسة تحليلية" مقارنة بين قناتي "دريم المصرية" و"الجزيرة القطرية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال.**
3. **نصر دين العياضي: الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الجزائرية الصادرة باللغة العربية، 1991، رسالة لنيل الدكتورة في معهد علوم الاعلام والاتصال،**
4. **نصيرة سبيات: التناول الإعلامي للوئام المدني، دراسة حالة، صحيفة الخبر، 1990-2000، رسالة ماجيستر معهد علوم والاتصال، جامعة الجزائر، 2003.**
5. **حميد بوشوشة: العولمة في الصحافة الجزائرية اليومية المكتوبة، دراسة تحليلية لمضمون صحف الخبر، الشعب، الوطن، المجاهد، رسالة ماجيستر، جامعة عنابة، 2004/2003.**
6. **نسيمة مقبل: الأخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2002/2001.**
7. **رابح طي: الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة الجزائرية، "دراسة تحليلية" لجريدة الشروق اليومي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 01 جانفي 2007.**
8. **قعمز سعدية: الهوية الثقافية في الصحف الورقية الجزائرية، "جريدة الشروق اليومي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة ورقلة، 2017/2016.**
9. **صبرينة يني: المعالجة الإعلامية لمشروع قانون المالية 2017، "دراسة تحليلية" لجريدة الشروق اليومي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم الاعلام والاتصال، جامعة ورقلة، 2017.**

المواقع الالكترونية

1. Hackette : dictionnaire, français, Algérie Enog, 1993
2. https://www.info-Algerie.com جريدة الشروق html
3. university lifestyb, 2019 مفهوم الجريمة عند علماء الاجرام
4. cite, iugaza.edu
5. www/worldbank.com/public/ant :Corruptionn/comac/ htm
6. www.transparency.org بيناليز

الكتب والمجالات

1. محمد عبد الحميد، بحوث: الصحافة، عالمية الكتب، القاهرة، 1992
2. فصيل دليو: الاتصال، مفاهيمه، نظرياته، وسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003
3. محاضرات في القانون العام، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، فريد لويح
4. أحمد أمور، الأثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة طبعة 2004.
5. ابتهال محمد رضا داود: الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة لتجربة العراق في الفساد دراسات دولية العدد 48، جامعة العراق، 2011
6. الفساد الاقتصادي وآثره على التنمية في الدول النامية، وآليات مكافحته من منضور الاقتصاد الإسلامي والوصفي
7. د. رشاد حسين خليل، الفساد في النشاط الاقتصادي، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، طبعة تمهيدية
8. فصيل دليلو: أسس البحث العلمي وتقنيات في العلوم الاجتماعية، جدار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر.
9. صالح بن نوارة: مبادئ في منهوجية العلوم الاجتماعية والإنسانية محيز علم الاجتماع والاتصال، جامعة قسنطينة، 2012.
10. محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الاعلام، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009.
11. إبراهيم الدعليج: مناهج وطرق البحث العلمي، ط1، دار الصفاء للنشر، 2009.

12. محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
13. ريتشارد بن وآخرون، تحليل المضمون الاعلام
14. محسن عبدو كشكول، المعالجة الصحفية واشكالية الدراسة والتحليل.
15. إياد الصقر، ويوسف أبو عبيد، مهارات الكتابة الصحفية، دار عالم الثقافة، الطبعة 01، الأردن، 2010
16. مصطفى الحسناوي، واقع لغة الاعلام المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، الأردن، 2011.
17. عزي عبد الرحمان، عالم الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
18. نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2008
19. علي حجري، "الصحافة الجزائرية" واقع ورهانات، ورقة بحث في ندوة دولية، مركر الخير للدراسات الدولية، الجزائر، ديسمبر 2003.
20. مصطفى حسن، نحو مقارنة نظرية للاتصال والاعلام الاقتصادي، دراسة لكتاب: الاعلام الاقتصادي، تونس 1993
21. محمد حسن بهلول، مبير التنمية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد3
22. فتحي الهويدي، الاعلام الاقتصادي، ندوة حول الاعلام الاقتصادي، تونس، 1992
23. محمد عزت، المقالات والتقارير الصحفية وأصل إعدادها وكتاباتها الطبع والنشر والتوزيع، مصر، 1998
24. عبير محمود، التحقيق الصحفي، ط1، دار البداية، الردن، 2012
25. إسماعيل إبراهيم، فن التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الفجر، مصر، 1998
26. الزبير سيف الإسلام، تاريخ الصحافة في الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982
27. عواطف عبد الرحمان، الصحافة العربية في الجزائر، 1985
28. الزبير سيف الإسلام، الصحافة والصحفيين الجزائريين، جوان 1979

29. زهير إحدادن، مدخل لعلوم الاعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2002

30. Brahim Brahimi, le droit à l'information à l'epreuve de parti unique et de l'état d'urgence, SAEC, liberté, 2002

31. مصطفى عبد الرحمان، موقع جريدة لوسيل، مقال حول أهمية الاعلام الاقتصادي

32. رضا مثناني: دور وسائل الاعلام في الإفصاح عن معلومات بالبورصات العربية، المجلة التونسية للاتصال عدد25

33. بلقاسم مام: الاعلام الاقتصادي في التلفزيون الجزائري، حصة المؤشر الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.2004

34. مي فريد، الفساد: رؤية نظرية، مجلة السياسية الدولية في باب الاقتصاد الدولي والبيئة، العدد 2001

35. Vunto tamhi, Corruption the world, cause, concéquence, scopland cures, IMF dtaf papers, december, 1993

36. محمود عبد الحفيظ: الفساد الاقتصادي والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 309، نوفمبر 2004.

37. موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، 2009.

38. عامر الكيسي، الفساد والعولمة، "تزامن لا توأمة"، المكتب الجامعي الحديث، العراق، طبعة 2005

39. المرسي السيد الحجازي: التكاليف الاجتماعية للفساد، مجلة المستقبل العربي، العدد 266، 2001

40. صالح الداني، دور الاعلام في مكافحة الفساد المالي والإداري في صفيحة المؤشر

41. فيصل فرحي، مداخلة بعنوان دور وسائل الاعلام في مكافحة الفساد، مجمع الخليفة انموذجا

خلاصة

ملخص الدراسة:

شهد الفساد الاقتصادي في السنوات الأخيرة انتشارا كبيرا داخل أغلب المؤسسات الاقتصادية في العديد من البلدان العربية، حيث تفشت جريمة وزادت معدلاته وهذا يعود إلى قصور التدابير التقليدية لعلاج هذه المشكلة من ضعف وعجز وانعدام الثقة في التشريعات والقوانين الجنائية، وضعف آليات المساءلة والشفافية وهذا ما أدى إلى انتشار الفساد في الدوائر الحكومية.

وتعد الجزائر من بين الدول التي انتشر بها الفساد الاقتصادي بحجم كبير في السنوات الأخيرة والذي من مظاهره الرشوة واستغلال النفوذ لأغراض شخصية وانتشار الاقتصاد الموازي وتبييض الأموال والتهريب والغش الضريبي، ورغم الإجراءات الإدارية والحكومية الصارمة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجزائر للحد منها إلا أنه في اعتقادنا لا تكفي هذه الإجراءات، فالفساد يعيق التنمية الاقتصادية في مختلف مجالات الحياة، فتزداد مشكلة البطالة والتهميش، ويعجز المجتمع عن الوصول لحالة التشغيل الكامل والأمثل.

في الواقع الجزائري المعيش إن وسائل الاتصال والاعلام لها دور كبير في الكشف عن أكبر قضايا الفساد المؤسساتي في الجزائر، من خلال قيامها بدور الرقابة على هذه المؤسسات، ورغم المضايقة التي تتعرض لها الصحافة في الجزائر عند تناولها لمثل هذه الموضوعات، إلا أنها استطاعت أن تكون المنبر الوحيد الذي يستطيع من خلاله الرأي العام الجزائري معرفة ماذا يحدث داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من فساد بمختلف انواعه واشكاله.

فالمعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي في المجتمع الجزائري أصبح لها دور كبير في تنوير الرأي العام الجزائري بأن هناك جهات عديدة تقف في وجه التنمية في البلاد وتحاول عرقلة المسار البناء وتحقيق الاستقرار.